الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019–2021)– السنة الأولى 2019– الدورة البرلمانية العادية (2018 –2019) – العدد: 6

الجلسات العلنية العامة

المنعقدة أيام الثلاثاء 22 جمادى الأولى،
الخميس 9 والأربعاء 22 جمادى الثانية 1440
الموافق 29 جانفي، 14 و27 فيفري 2019

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 20 رجب 1440
الموافق 27 مارس 2019

فهرس

1) محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة ..... ص 03

- **المناداة الإسمية لأعضاء مجلس الأمة المنتخبين والمعينين، الجدد.**
- **إنتخاب لجنة إثبات العضوية لأعضاء مجلس الأمة الجدد.**
- **المصادقة على تقرير لجنة إثبات العضوية لأعضاء مجلس الأمة الجدد.**
- **إنتخاب رئيس مجلس الأمة للفترة التشريعية الثامنة.**

2) محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة ..... ص 14

- **أسئلة شفوية.**

3) محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة ..... ص 30

- **المصادقة على قائمة نواب رئيس مجلس الأمة.**
- **إثبات عضوية ثلاثة (3) أعضاء جدد في مجلس الأمة بعنوان الثلث الرئاسي.**

محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة
المنعقدة يوم الثلاثاء 22 جمادى الأولى 1440
الموافق 29 جانفي 2019

الرئاسة: السيد صالح قوجيل، أكبر الأعضاء سِنًّا، بمساعدة السيدين إلياس عاشور ومحمود قيساري، أصغر عضوي مجلس الأمة سنًا.

تمثيل الحكومة: السيد محجوب بدّة، وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة التاسعة والخمسين صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة؛ وأرحب أيضًا بالسيد وزير العلاقات مع البرلمان الذي يحضر معنا هذه المناسبة مشكورًا.

طبقًا لأحكام المادة 130 (الفقرة 3) من الدستور؛ والمادة 2 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، تبتدئ الفترة التشريعية الجديدة في مجلس الأمّة بعد كلّ تجديد نِصْفي لتشكيلته بانعقاد جلسة عامّة يرأسُها مكتب مؤقت يَتكوّن مَن أكبرَ أعضاء المجلس سِنًّا وبمساعدة أصغر عُضوين سناّ فيه.

وبناءً عليه، يُشرِّفُني، أنا السيد صالح قوجيل، أن أتولى رئاسة الجلسة الأولَى لافتتاح الفترة التشريعية الثامنة الجديدة إلى غاية انتخاب رئيس مجلس الأمّة.

ويُسَاعِدُني في هذه الجلسة أصغر عُضْوَيْن سنّاً في المجلس؛ هما:

1) السيد إلياس عاشور؛
2) والسيد محمود قيساري.

وقبلَ الشروع في أعمالنا، وكما تعلمون فإنَّ الجزائر فقدت بالأمس أحد رجالاتها الوطنيين والمُخلصين، الفقيد مراد مدلسي، رئيس المجلس الدستوري؛ رحم الله الفقيد وأسكنه فَسيحَ جنَانِه؛ وألْهَمَ ذَويه الصبر والسُلْوان (إنَّا للّه وإنَّا إليه راجعون).

ولهذا أدعوكم إلى الوقوف دقيقةَ صَمْتٍ وقراءة سورة الفاتحة تَرَحُمًا على روحه الطاهرة.

(الوقوف دقيقة صمت وقراءة سورة الفاتحة)

السيد رئيس الجلسة: رحمَهُ الله وشُكْرًا لكم جميعًا.

والآن نَشْرَعُ في أعمالنا وَيَقْتَضِي جدول أعمال هذه الجلسة:

1) مُنَادَاة أعضاء مجلس الأمّة المُنْتَخَبين والمُعَيَّنين الجُدَد.
2) إنْتخاب لجنة إثْبات عُضْوِيَة هؤلاء الأعضاء الجُدد والمُادقَة على تقريرها.
3) إنْتخاب رئيس مجلس الأمّة للفترة التشريعية الجديدة.

نبدأ بالبُنْد الأوّل وأُحيلُ الكلمة إلى زميلي السيد إلياس عاشور، عضو المكتب المؤقت، لمُناداة أعضاء مجلس الأمّة المُنْتَخَبين الجُدد، حسب إعلانَ المجلس الدستوري رقم 01/إ. م د/19، المُؤرخ في 4 يناير 2019، المُتَضَمِّن النتائج النهائية لتجديد نصف أعضاء مجلس الأمّة المُنْتَخَبين، والقرارات المُلْحَقَة به، وكذا الإعلان رقم 02/إ. م د/19، المُؤرخ في 14 يناير 2019، الذي يُعَدِّل ويُتَمِّم الإعلان رقم

01/إ. م د/19 المُؤرخ في 4 يناير 2019؛ والرجاء من كلّ زميلة أو زميل أن يقوم عند سماع اسمه ويُعْلِن حُضورَه حتَّى يَتَعَرَّف عليه الجميع؛ وشكرًا لكَم؛ تفضّل السيد إلياس عاشور.

السيد إلياس عاشور: شكرًا سيدي رئيس الجلسة المحترم.

– بناء على إعلان المجلس الدستوري رقم 01/إ. م د/19، المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1440 الموافق 4 جانفي سنة 2019، المتضمن النتائج النهائية لتجديد نصف أعضاء مجلس الأمة المُنتخبين، ومختلف القرارات التي أصدرها المجلس الدستوري بهذا الخصوص؛

– وبناءً على إعلان المجلس الدستوري رقم 02/إ.م د/19، مؤرخ في 7 جمادى الأولى عام 1440 الموافق 14 يناير سنة 2019، يُعدِّل ويُتمِّم الإعلان رقم 01/إ. م د/19، مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1440 الموافق 4 يناير سنة 2019، المتضمِّن النتائج النهائية لتجديد نصف أعضاء مجلس الأمة المنتخبين؛

إليكم القائمة الإسمية لأعضاء مجلس الأمة المنتخبين الجُدد:

1) السيد بن مبارك سالم
2) السيد طالبي علي
3) السيد سهلي عبد القادر
4) السيد شيبان بومدين لطفي
5) السيد مختار عبد المجيد
6) السيد درقيني عبد النور
7) السيد شنوفي سليم
8) السيد قريتلي العربي
9) السيد عاشور إلياس
10) السيد بوترعة جواد
11) السيد خافي أخمادو
12) السيد مومن الغالي
13) السيد دزيري أحمد
14) السيد منعوم رابح
15) السيد ولد زميرلي بشير
16) السيد بن حدة عمر
17) السيد سبوتة فؤاد
18) السيد تاشريفت عبد المالك
19) السيد مداني عبد الرحمان
20) السيد مبارك فلوتي مولود
21) السيد بورزيق عبد القادر
22) السيد حمود عبد الناصر
23) السيد معلم رشيد
24) السيد خرشي أحمد
25) السيد بدة أحمد
26) السيد سنوسة عفيف
27) السيد ديلمي إسماعيل
28) السيدة شنتوف مختارية
29) السيد جديع عبد القادر
30) السيد بوبكر محمد
31) السيد نعيمي لزهاري
32) السيد ماضوي العيد
33) السيد مباركية عبد الكريم
34) السيد غربي فريد
35) السيد طمراوي حكيم
36) السيد سالمي محمد
37) السيد جبان مصطفى
38) السيد طليبة محمد
39) السيد بلاع محمد العيد
40) السيد لطيفي أحمد الصالح
41) السيد المكرطار سماعيل
42) السيد بن الشاوي عبد الوكيل
43) السيد بوحوية سيد علي
44) السيد قرينيك الحاج عبد القادر
45) السيد سعيدي سعيد
46) السيد غزيل الطاهر
47) السيد قدوس أمحمد
48) السيد محمد بخشي

وشكرًا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد إلياس عاشور؛ عضو المكتب المؤقت.

والآن أُحيلُ الكلمة إلى زميلي السيد محمود قيساري، عضو المكتب المؤقت، لمُناداة أعضاء مجلس الأمّة المُعَيَّنين الجُدد، وذلك طبقًا لَلمرسومَيْن الرئاسِيَيْن

رقم 19-13 و19-14، المُؤرخَيْن في يوم 27 جانفي 2019، المُتَضمنَيْن تَعْيين أعضاء في مجلس الأمة؛ والرجاء أيْضًا من كَلّ زميلةَ أوزميل أن يقوم عند سماع اسمه ويُعْلن حُضُورَه حتَّى يَتَعَرَّف عليه الجميع؛ وشكرًا لكمَ؛ تفضّل السيد محمود قيساري.

السيد محمود قيساري: شكرا سيدي رئيس الجلسة المحترم.

– بناءً على المَرسُومَيْن الرئاسيَيْن رقم 19-13 و19-14، المُؤرخَيْن في يوم 20 جمادى الأولى عام 1440 الموافق 27 جانفي 2019، المُتَضمنَيْن تَعْيين أعضاء في مجلس الأمة؛

أتلو على مسامعكَم القائمة الإسمية لأعضاء مجلس الأمة المعيَّنين الجدد:

أولا: التعيين في مجلس الأمة لمدة ثلاث (3) سنوات

1) السيد رشيد بوسحابة
2) السيد محمد الواد

ثانيا: التعيين في مجلس الأمة لمدة ست (6) سنوات

3) السيد عبد القادر بن صالح
4) السيد محمد أخاموك
5) السيد السعيد بركات
6) السيدة عائشة باركي
7) السيدة فوزية بن باديس
8) السيد محمد بن طبّة
9) السيدة نوارة جعفر سعدية المولودة بوقطوشة
10) السيد الهاشمي جيار
11) السيد محمد زكرياء
12) السيد حمود شايد
13) السيد عبد القادر شنيني
14) السيد عبد الكريم قريشي
15) السيد صالح قوجيل
16) السيد جمال ولد عباس

وشكرًا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرًا للسيد محمود قيساري؛ عضو المكتب المؤقت.

ننتقل الآن إلى البُنْد الثاني في جدول أعمالنا والمُتعلِّق بتشكيل وانتخاب لجنة إثبات عُضْوِيَة أعضاء مجلس الأمّة الجُدد، وذلك طبْقًا لأحكام المادة 121 من الدستور.

تَتَشَكّلُ هذه اللجنة، طبْقاً لأحكام المادة 3 من النظام الداخلي لمجلس الأمة من عشرين (20) عُضْواً، وِفْقًا لِمَبْدَإِ التمثيل النِّسْبي.

وَتَبَعًا للمُشَاورات التي جَرَتْ بهذا الخُصوص مع العائلات السياسية المُمَثَّلَة في مجلس الأمّة، نُقَدِّم لكم القائمة الإسمية المُقْتَرحَة لتشكيلة هذه اللجنة.

وأدعو الآن زميلي السيد محمود قيساري، عُضو المكتب المؤقت، إلى تلاوة هذه القائمة الإسمية؛ فليتفضل مشكورًا.

السيد محمود قيساري: شكرا سيدي رئيس الجلسة المحترم.

القائمة الإسمية لأعضاء لجنة إثبات العضوية في مجلس الأمة:

أولا: عن حزب جبهة التحرير الوطني

1) نور الدين بالأطرش
2) ضياء الدين بلهبري
3) محمد بوبطيمة
4) غازي جابري
5) الزين خليل
6) محمد راشدي
7) سليمان زيان
8) محمد نافع يحياوي

ثانيا: عن الثلث الرئاسي (المُعيَّنين)

9) محمد الطيّب العسكري
10) ليلى براهيمي
11) عبد الحق بن بوالعيد
12) أحمد بوزيان
13) لويزة شاشوة
14) رشيد عاشور
15) رفيقة قصري

ثالثا: عن حزب التجمّع الوطني الديمقراطي

16) حميد بوزكري
17) جبريل غومة
18) وحيد فاضل
19) عبد الحق كازيتاني

رابعا: عن المُستقلين
20) عبد الوهاب حميدوش
وشكرًا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد محمود قيساري، عُضو المكتب المؤقت.

والآن، طبقا لأحكام المادتين 2 و3 من النظام الداخلي لمجلس الأمّة، أعرض عليكم هذه القائمة الإسمية للتصويت برفع اليد؛ مع الإشارة أنّ النِّصَاب المطلوب لِمثْل هذه العمليات هو أغلبيةُ الحَاضِرين، وعدد الحاضرين هو 127 عضوًا؛ إذن:

– المُوَافقُون..... شكرا.
– المُعَارِضُون..... شكرا.
– المُمْتَنِعُون..... شكرا.

شُكراً لكم جميعاً؛ عملية العَدّ رجاءً.

● النتيجة:
– المُوَافقُون: 127 صوتًا.
– المُعَارِضُون: لاشيء (00).
– المُمْتَنِعُون: لاشيء (00).

وعليه، أعتبر أن مجلس الأمّة قد انْتَخَبَ وصَادق على قائمة أعضاء لجنة إثبات العُضْويَة؛ وبالتالي تمّ تشكيل لجنة إثبات العُضْوية في مجلس الأمّة.

باسمكم جميعًا أهنئ أعضاء هذه اللجنة وأتمنى لهم التَّوفيق في مُهمَّتهمْ.

وبوَدِّي أنْ أشير إلى أنّ لجنة إثبات العُضويَة هذه تتولّى إعداد تقريرها، وفقًا لإعلان المجلس الدستوري الأوّل والثاني اللذيْن يتضمنان النتائج النهائية لتجديد نصف أعضاء مجلس الأمة المُنْتَخَبين، والقرارات المُلْحَقَة بهما؛ وطِبْقًا للمَرسومَيْن الرئاسيَّيْن رقم 19–13 و19–14، المُؤرخَيْن في يوم 27 جانفي 2019، المُتَضمنَيْن تَعْيين أعضاء في مجلس الأمة؛ ويُعْرَضُ علينا هذا التقرير فيما بعد للمصادقة عليه.

لهذا أدعو أعضاء لجنة إثبات العُضْوية إلى الالتحاق – بعد إيقاف هذه الجلسة لبعض الوقت – بقاعة الاجتماعات (ب)، لانتخاب مكتب اللجنة الذي يتكوّن من رئيس ونائب رئيس ومقرر، ثُمَّ نُشْرفُ على تنصيب اللجنة لتُبَاشرَ عَمَلَهَا في إعداد تقريرها الذي سَيُقَدَّمُ لَنَا، بعد نصف ساعة من الآن.

شكرًا لكم جميعًا؛ الجلسة موقوفة لمدة نصف ساعة.

إيقاف الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الواحدة والعشرين صباحًا
وإستئنافها في الساعة العاشرة والدقيقة السابعة والخمسين صباحًا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد تجديد الترحيب بالجميع؛ نستأنف أشغالنا بالاستماع إلى تقرير لجنة إثبات العُضويَة والمُصادقة عليه.

وأُحيل الكلمة إلى السيد مُقرر لَجنة إثبات العُضْوية، لِيَتْلُوَ عَلى مَسَامعنَا التقرير الذي أعَدَّتْهُ اللجنة في الموضوع؛ فَليتفضل مشكورًا.

السيد مقرر لجنة إثبات العضوية: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المكتب المؤقت، رئيس الجلسة المحترم؛
السيدان نائبا رئيس المكتب المؤقت المحترمان؛
السيد معالي وزير العلاقات مع البرلمان المحترم، ممثل الحكومة؛
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون؛
السيدات والسادة الحضور؛
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني أن أعرض عليكم فيما يلي تقرير لجنة إثبات العضوية في مجلس الأمة، بعنوان التجديد النصفي لتشكيلة المجلس لسنة 2019.

– طبقاً لأحكام المواد 118 (الفقرتان 2 و3) و119 (الفقرتان 2 و3) و121 و130 (الفقرة 3) من الدستور؛
– ووفقاً للمواد 2 و3 و4 من النظام الداخلي لمجلس الأمة؛
– وبناءً على إعلان المجلس الدستوري رقم 01/إ. م د/19، مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1440 الموافق 4 يناير سنة 2019، يتضمَّن النتائج النهائية لتجديد نصف أعضاء مجلس الأمة المنتخبين، والقرارات المُلْحَقَة به؛
– وكذا الإعلان رقم 02/إ. م د/19، المُؤرخ في 7 جمادى الأولى عام 1440 الموافق 14 يناير سنة 2019،

الذي يُعَدِّل ويُتَمِّم الإعلان رقم 01/إ. م د/19، المُؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1440 الموافق 4 يناير سنة 2019، المُتَضَمِّن النتائج النهائية لتجديد نصف أعضاء مجلس الأمّة المُنْتَخَبين؛

– وبناءً على المَرسُومَيْن الرئاسيَيْن رقم 19–13 و19–14، المُؤرخَيْن في يوم 20 جمادى الأولى عام 1440 الموافق 27 جانفي 2019، المُتَضمِنَيْن تَعْيين أعضاء في مجلس الأمة؛

عقد مجلس الأمة جلسة عامّة صبيحة يوم الثلاثاء 29 جانفي 2019، برئاسة السيد صالح قوجيل، بمساعدة السيدين إلياس عاشور ومحمود قيساري، وهما أصغر الأعضاء سنًّا.

وبعد الافتتاح الرسمي للجلسة وإثر المناداة الاسمية على أعضاء المجلس الجُدد، المُنْتَخَبين والمُعَيَّنين، تمَّ تشكيل لجنة إثبات العضوية في مجلس الأمة، على أساس مبدإ التمثيل النسبي، وتمّت المصادقة على قائمة أعضائها؛ وهي تتكون من السيدات والسادة:

أولا: عن حزب جبهة التحرير الوطني

1) نور الدين بالأطرش
2) ضياء الدين بلهبري
3) محمد بوبطيمة
4) غازي جابري
5) الزين خليل
6) محمد راشدي
7) سليمان زيان
8) محمد نافع يحياوي

ثانيا: عن الثلث الرئاسي (المُعيَّنين)

9) محمد الطيّب العسكري
10) ليلى براهيمي
11) عبد الحق بن بوالعيد
12) أحمد بوزيان
13) لويزة شاشوة
14) رشيد عاشور
15) رفيقة قصري

ثالثا: عن حزب التجمّع الوطني الديمقراطي

16) حميد بوزكري
17) جبريل غومة
18) وحيد فاضل
19) عبد الحق كازي ثاني

رابعا: عن المستقلين

20) عبد الوهاب حميدوش.

عقب ذلك؛ تمَّ إيقاف الجلسة العامّة، قصد تمكين لجنة إثبات العضوية في مجلس الأمة من مباشرة مهامها، طبقًا للأحكام المَرْعيَة في الموضوع.

إثر ذلك، عقدت لجنة إثبات العُضوية اجتماعًا لأعضائها بمقر المجلس؛ وبعد انتخاب تشكيلة مكتبها؛ تمّ تنصيبها من طرف السيد رئيس المكتب المؤقت.

يتشكّل مكتب اللجنة من السيدة والسيدين:

1) الزين خليل، رئيسا؛
2) ليلى براهيمي، نائبا للرئيس؛
3) عبد الحق كازي ثاني، مقررا.

بعد ذلك؛ شرعت اللجنة في عملها، وتفحصت ملفات عضوية أعضاء مجلس الأمة الجُدد المُنْتَخَبين والمُعَيَّنين وذلك:

– طبقا لإعلان المجلس الدستوري رقم 01/إ. م د/19، مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1440 الموافق 4 يناير سنة 2019، يتضمَّن النتائج النهائية لتجديد نصف أعضاء مجلس الأمة المنتخبين؛ وكذا مختلف القرارات التي أصدرها المجلس الدستوري بهذا الخصوص؛

– وطبقًا لإعلان المجلس الدستوري رقم 02/إ. م د/19، مؤرخ في 7 جمادى الأولى عام 1440 الموافق 14 يناير سنة 2019، يُعدِّل ويُتمِّم الإعلان رقم 01/إ. م د/19، مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1440 الموافق 4 يناير سنة 2019، المتضمِّن النتائج النهائية لتجديد نصف أعضاء مجلس الأمة المنتخبين؛

– وبناءً على المَرسُومَيْن الرئاسيَيْن رقم 19–13 و19–14، المُؤرخَيْن في يوم 20 جمادى الأولى عام 1440 الموافق 27 جانفي 2019، المُتَضمِنَيْن تَعْيين أعضاء في مجلس الأمة؛

وبناءً على ما تقدم، فإن اللجنة تُثْبتُ صحة عضوية السيدات والسادة الأعضاء الجُدد في مجلس الأمة والبالغ عددهم 64 عضوا وهم على التوالي:

● المُنْتَخَبُون:

1) السيد بن مبارك سالم
2) السيد طالبي علي
3) السيد سهلي عبد القادر

4) السيد شيبان بومدين لطفي
5) السيد مختار عبد المجيد
6) السيد درقيني عبد النور
7) السيد شنوفي سليم
8) السيد قريتلي العربي
9) السيد عاشور إلياس
10) السيد بوترعة جواد
11) السيد خافي أخمادو
12) السيد مومن الغالي
13) السيد دزيري أحمد
14) السيد منعوم رابح
15) السيد ولد زميرلي بشير
16) السيد بن حدة عمر
17) السيد سبوتة فؤاد
18) السيد تاشريفت عبد المالك
19) السيد مداني عبد الرحمان
20) السيد مبارك فلوتي مولود
21) السيد بورزيق عبد القادر
22) السيد حمود عبد الناصر
23) السيد معلم رشيد
24) السيد خرشي أحمد
25) السيد بدة أحمد
26) السيد سنوسة عفيف
27) السيد ديلمي إسماعيل
28) السيدة شنتوف مختارية
29) السيد جديع عبد القادر
30) السيد بوبكر محمد
31) السيد نعيمي لزهاري
32) السيد ماضوي العيد
33) السيد مباركية عبد الكريم
34) السيد غربي فريد
35) السيد طمراوي حكيم
36) السيد سالمي محمد
37) السيد جبان مصطفى
38) السيد طليبة محمد
39) السيد بلاع محمد العيد
40) السيد لطيفي أحمد الصالح
41) السيد المكرطار سماعيل
42) السيد بن الشاوي عبد الوكيل
43) السيد بوحوية سيد علي
44) السيد قرينيك الحاج عبد القادر
45) السيد سعيدي سعيد
46) السيد غزيل الطاهر
47) السيد قدوس أمحمد
48) السيد محمد بخشي

● المُعَيَّنُون:

1) السيد رشيد بوسحابة لمدة ثلاث (3) سنوات.
2) السيد محمد الواد لمدة ثلاث (3) سنوات.
3) السيد عبد القادر بن صالح لمدة ست (6) سنوات.
4) السيد محمد أخاموك لمدة ست (6) سنوات.
5) السيد السعيد بركات لمدة ست (6) سنوات.
6) السيدة عائشة باركي المولودة بوغربي لمدة ست (6) سنوات.
7) السيدة فوزية بن باديس لمدة ست (6) سنوات.
8) السيد محمد بن طبّة لمدة ست (6) سنوات.
9) السيدة نوارة سعدية جعفر المولودة بوقطوشة لمدة ست (6) سنوات.
10) السيد الهاشمي جيار لمدة ست (6) سنوات.
11) السيد محمد زكرياء لمدة ست (6) سنوات.
12) السيد حمود شايد لمدة ست (6) سنوات.
13) السيد عبد القادر شنيني لمدة ست (6) سنوات.
14) السيد عبد الكريم قريشي لمدة ست (6) سنوات.
15) السيد صالح قوجيل لمدة ست (6) سنوات.
16) السيد جمال ولد عباس لمدة ست (6) سنوات.

أما أعضاء مجلس الأمة الذين تستمر عهدتهم إلى غاية 31 ديسمبر 2021 والبالغ عددهم 68 عضوًا، فقد سبق أن تمَّ إثبات عُضويتهم بتاريخ 10 جانفي 2016.

هذا، ويُلفت أعضاء لجنة إثبات العضوية عناية المصالح الإدارية المعنية بمجلس الأمة إلى ضرورة تدارك بعض الأخطاء المادية الواردة في أسماء بعض الأعضاء الجُدد، سواءً من المنتخَبين أم من المُعيَّنين وذلك بالعودة إلى شهادات الميلاد رقم 12 الخاصّة (S 12).

ذلكم هو – سيدي رئيس الجلسة المحترم، زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة المحترمون – تقرير لجنة إثبات

العضوية في مجلس الأمة، بعنوان التجديد النِّصفي لتشكيلة مجلس الأمة لسنة 2019، المعروض عليكم للمصادقة.

شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الحق كازي ثاني، مُقرر لجنة إثبات العُضْويَـة على تلاوته لتَقرير اللجنة.

والآن، طبْقًا لأحكام المادة 3 من النظام الداخلي لمجلس الأمّة، أعرض عليكم هذا التقرير للتصويت برفع اليد؛ والنِّصاب المطلوب هو دائمًا أغلبية الحاضرين؛ إذن:

– المُصوتون بنعم ..... شكرا.

– المُصوتون بلا ..... شكرا.

– المُمْتَنعُون ..... شكرا.

شكرًا لَلجميع؛ عملية العَدّ رجاءً.

● النتيجة:

– المُصَوِّتُونَ بنعم: 127 صوتًا.

– المُصَوِّتُونَ بلا: لاشيء (00).

– المُمْتَنعُونَ: لاشيء (00).

وعليه، أعتبر أنّ مجلس الأمّة قد صادق على تقرير لجنة إثبات العُضْويَة.

وبهذا؛ يكون مجلس الأمّة قد أثبت عُضويَة أعضائه الجُدد الذين تُليَتْ أسماؤهم علينا، طبْقًا لأحكام المادة 121 من الدستور؛ وذلك بعنوان التجديد النِّصفي لتشكيلة المجلس لسنة 2019.

وبهذه المناسبة، أخُصُّ أعضاء مجلس الأمّة الجُدد بالترحيب ضمن عائلة مجلس الأمّة وكذا الذين جدّد فيهم فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الثقة والعضوية في مجلس الأمة وأتمنى للجميع التوفيق في تأدية المُهمة والإتيان بالواجب.

نَمُرُّ الآن إلى البُنْد الثالث والأخير من جدول أعمالنَا في هذه الجلسة وهو انتخاب رئيس مجلس الأمّة للفترة التشريعية الجديدة.

(ملاحظة: مغادرة أربعة أعضاء منتخبين عن جبهة القوى الاشتراكية القاعة)

إذن:

– طبْقًا لأحكام المادة 131 (الفقرة 2) من الدستور؛

– وَالمادة 11 من القانون العُضْوي رقم 16–12، الذي يُحَدِّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمّة، وعَمَلَهُمَا، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

– والمادة 5 من النظام الداخلي لمجلس الأمّة؛

نَشْرَعُ في عملية الانْتخَاب، وعليه أفتح باب الترشّح لمنصب رئيس مجلس الأمّة؛ فعلى الراغبين في الترشح رفع أيديهم وتبليغ أسمائهم إلى رئاسة الجلسة؛ وشكرًا لكم.

نعم .. هناك من يطلب الكلمة .. تفضل .. قَدِّم نفسك..

السيد الهاشمي جيّار (رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي): شكرًا؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة الموقر،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

دون إطالة، يشرفني أن أبلغكم بما توصلت إليه قناعة المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، و هي مبنية على ما يلي:

1 – أن المرحلة القادمة تحتاج إلى توظيف أكثر للتجربة المكتسبة، و ذلك في إطار الجهد الكبير الذي ينتظرنا، ضمن المسار الرامي إلى تطوير الترسانة القانونية، خاصة فيما يتعلق بتطبيق الدستور المعدل في 2016 والذي جاء كما تعلمون بصلاحيات جديدة لمجلس الأمة.

2 – أن التجربة الأكيدة التي اكتسبها المجاهد، عبد القادر بن صالح، خلال مسيرته البرلمانية الطويلة، وكذا الجهود التي بذلها في خدمة البلاد، أثناء المراحل الصعبة التي مرت بها، و ذلك برزانة و حكمة، وتحكم في التسيير وقدرة على الحوار والتشاور وما إلى ذلك من عناصر النجاعة والفعالية في الممارسة والأداء؛ كل هذا أدى بمجموعتنا إلى ترشيحه لتولي رئاسة مجلس الأمة لهذه الفترة التشريعية، راجية من الزميلات والزملاء، الأعضاء كافة، تأييد هذا الاقتراح ومنح الثقة مرة أخرى لمرشحنا.

والله ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

السيد رئيس الجلسة: شكراً لك السيد الهاشمي جيّار، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي.

السيد حوباد بوحفص، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني يطلب الكلمة، نعم .. تفضل.

السيد حوباد بوحفص (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني):

بسم الله الرحمن الرحيم.

بتفويض من زملائي، أعضاء المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، وبعد إذن منهم، أثمّن اقتراح زميلي، الهاشمي جيار، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، والقاضي بترشيح الأخ، المجاهد، عبد القادر بن صالح، لرئاسة المجلس للفترة التشريعية الثامنة (2019 – 2021)، متمنيا للسيد عبد القادر بن صالح التوفيق والنجاح.

شكرا لكم، سيداتي، سادتي، على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

(تصفيق)

السيد رئيس الجلسة: شكراً لك السيد حوباد بوحفص، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني.

السيد علي جرباع، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمّع الوطني الديمقراطي يطلب الكلمة هو الآخر، نعم .. تفضل.

السيد علي جرباع (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمّع الوطني الديمقراطي):

بسم الله الرحمن الرحيم.

إن المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي وإذ تُثني على ما جاء في كلمة السيد الهاشمي جيار، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، فإنها، واعترافاً منها بالخبرة الطويلة للسيد عبد القادر بن صالح، وتقديراً لحكمته وحنكته وروح المسؤولية التي أبان عنها كذا مرة؛ واعتباراً للاحترام الذي يحظى به، سواء كان ذلك وطنيا أم دوليا.

وانطلاقاً من نفس قناعات جميع الزملاء، نثمن هذه التجربة وأعلن، باسم زملائي، أن المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي تدعم وتساند هذا المقترح وشكراً.

(تصفيق)

السيد رئيس الجلسة: شكرًا لك السيد علي جرباع، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمّع الوطني الديمقراطي.

إذن، بناءً على ذلك أُعْلِنُ ترشيح المجموعات البرلمانية، المُمَثَّلة في مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح لمنصب رئيس مجلس الأمّة، للفترة التشريعية الثامنة (2019–2021).

والآن، أدعوكم للتصويت على ترشيح السيد عبد القادر بن صالح لمنصب رئيس مجلس الأمّة وذلك برفع اليد؛ ودائمًا النِّصاب المطلوب هو أغلبية الحاضرين، الذين أصبح عددَهم الآن 123 عضوا.

– المُصوتون بنعم ..... شكرا.

– المُصوتون بلا ..... شكرا.

– المُمْتَنعُون ..... شكرا.

شكرًا لَلجميع؛ عملية العَدّ رجاءً.

● النتيجة:

– المُصَوِّتُونَ بنعم: 123 صوتًا.

– المُصَوِّتُونَ بلا: لاشيء (00)

– المُمْتَنعُونَ: لاشيء (00)

(تصفيقَ)

نعم.. أعتبر كذلك هذا التصفيق الحار بمثابة تزكية وانتخاب السيد عبد القادر بن صالح، رئيسًا لمجلس الأمّة، بعُنوان الفترة التشريعية الثامنة (2019–2021).

وبهذه المناسبة، أتقدّم إلى السيد عبد القادر بن صالح بالتهنئة على هذه الثقة في شخصه من قبل فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، في المقام الأوّل بتجديد الثقة في شخصه وتعيينه في مجلس الأمة ضمن الثُلث الرئاسي، ثُمَّ من قِبَل الزميلات والزملاء من خلال هذا الانتخاب والتزكية؛ فهو رجل الحكمة والرزانة وأتمنى له التوفيق والسداد في تأدية مهامه.

كما أتوجّه بجزيل الشكر إلى كل الزميلات والزملاء على تسهيل مُهمَّتي وزميليَّ عُضْوَيْ المكتب المؤقت في تسيير أشغال جلسة افتتاح الفترة التشريعية الثامنة وإثبات عضوية الأعضاء الجُدد بمجلسنَا وانتخاب السيد رئيس مجلس الأمّة.

لَمْ يبق لي سوىَ تجديد الشكر والتهنئة للجميع ودعوة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمّة المُنْتَخَب، إلى الالتحاق بالمنصة لاستلام مهامه.

تفضلوا السيد الرئيس.

(السيد عبد القادر بن صالح يصعد إلى المنصة ويستلم مهامه كرئيس لمجلس الأمة بعنوان الفترة التشريعية الثامنة 2019–2021 من لدن السيد صالح قوجيل، رئيس المكتب المؤقت ورئيس الجلسة)

السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة:

شكرًا لكم جميعًا.

المناسبة جد هامة، يمتزج فيها الفكر والعقل ؛ وحتى لا أقع في زلات اللسان، فضلت، وقد علمت من قبل زملائي، رؤساء المجموعات البرلمانية، بأنهم سوف يشرفونني في هذه الجلسة بتبوء الموقع الذي أنا فيه والذي بفضلكم حصلت على الثقة، لتولي رئاسة المجلس، خلال السنوات القادمة.

و لهذا، أعددت كلمة بالمناسبة وللمناسبة وفيها أقول :

بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

في هذه المناسبة البرلمانية الخاصة بودي، زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة، أن أتوجه إليكم جميعًا بالشكر على الثقة التي قبل قليل منحتموني إياها، واختياري من بينكم لتولي شرف رئاسة هذه الهيئة الدستورية الهامة.

إنها ثقة، أدرك حقيقة وزنها وكبير دلالاتها، وآمل أن أكون في مستوى حجمها، وأطمح في دعمكم لتحقيق أهدافها.

لكن قبل هذا وذاك، أود خاصة أن أسدي الشكر لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، على الثقة التي وضعها في شخصي، حين عينني ضمن قائمة الثلث الرئاسي لمجلس الأمة.

وهو التعيين الذي أعتز به وأدرك حقيقة وزنه؛ وأشكر لأجله فخامته على هذه اللفْتَة الكريمة التي حباني بها مرة أخرى، فله بالغ الشكر وكبير العرفان.

زميلاتي، زملائي،

وقد شرفتموني بثقتكم الغالية، الواجب يُحتم علي من الباب الأخلاقي ـ على الأقل ـ أن أتعهد أمامكم بأن أبذل قصارى جهودي لأكون في مستوى الثقة وأن أعمل بإخلاص لتأدية المهمة وفق ما هو مكرس في النصوص الناظمة لعمل هيئتنا والارتقاء بها إلى مستوى الطموح الذي نتقاسمه جميعًا لمجلسنا.

وأمامكم أود أن أتعهد بأن أعمل «في أدائي» كرئيس للهيئة، أقول أن أعمل على تحقيق الإنصاف في التعامل بين كافة أعضاء مجلسنا وكل أطيافه السياسية على حد سواء، وبقطع النظر عن اللون السياسي الذي يميز الواحد والآخر منكم، فإني سأحترم كافة الآراء وأتعاطى معها بكل موضوعية.

وأود كذلك أن أؤكد لكم أني سأعمل وإياكم لتوفير مناخ العمل المساعد الذي من شأنه أن يؤمِّن الأداء البرلماني بالشفافية المطلوبة والنجاعة المأمولة.

لكن قبل هذا وذاك، أود أن أستغل المناسبة لأتقدم بالتهنئة إلى كافة الزميلات والزملاء الجدد الذين التحقوا بالهيئة وأهنئهم على الثقة التي حظوا بها، إما من نظرائهم على مستوى المجالس المحلية، أو هم نالوا شرف التعيين من قبل فخامة رئيس الجمهورية.

وأقول للزملاء الجدد إن انتماءهم للهيئة وأداءهم الجيّد سوف يعطي مجلس الأمة دعمًا جديدًا كان متوقعًا.

لكني أود بالمناسبة أيضا أن أنوه بجهود كافة الزميلات والزملاء المنتهية عهدتهم وأن أقول لهم إن مجلس الأمة سيبقى مدينًا لهم بالفضل على كافة إسهاماتهم، ومقدرًا جهودهم لصالح الهيئة والتي بفضلها تعزز حقًا الصرح التشريعي لبلادنا.

زميلاتي، زملائي،

بودي أن أقول لكم أيضا، وقد أصبحتم أعضاء في هذه الهيئة الدستورية المتميزة:

إنكم من الآن قد دخلتم مرحلة جديدة وهامة في حياتكم العامة، وتشاء الظروف أن يأتي هذا الانتماء متزامنًا مع فترة تعرف البلاد فيها تحديات كبيرة وتنتظركم فيها مهام عديدة من شأنها أن تقوي دوركم ومسؤوليتكم الوطنية.

وتبرز هذه الأهمية خاصة، عندما نقرنها بالإصلاحات السياسية الهامة التي بادر بها فخامة رئيس الجمهورية بكل ما سيترتب عنها من مشاريع نصوص قانونية ستبرمج في دورات البرلمان القادمة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد جئتم من ولايات مختلفة وجئتم تمثلون ألوانًا سياسية متنوعة.

جئتم تحملون تجربة ميدانية غنية، ومعكم بالطبع تطلعات سكان الجزائر العميقة، لكنكم أتيتم خاصة ومعكم مطالب وضعها على عاتقكم منتخبوكم، بقصد نقلها وترجمة مضمونها في صلب قوانين البلاد المستقبلية.

وهنا أود أن أقول لكم إننا نرحب بكل المبادرات الجيدة والأفكار البناءة، لكننا نقول لكم خاصة، ابقوا على صلتكم بالمواطن وتحسسوا انشغالاته المشروعة، لكن حاولوا أيضًا أن تجتهدوا مع بقية زملائكم ضمن الهيئة، للبحث عن صيغ

الحلول المشتركة لقضايا المجتمع الأساسية، من خلال إصدار قوانين ناجعة، تعالج مشاكل المواطن وتراعي مصلحة الوطن في آن واحد.

أيتها السيدات، أيها السادة،

وأنتم في بداية عهدتكم أقول لكم: إنكم في تأدية المهمة الجديدة، أنتم مطالبون بمراعاة قواعد العمل المرعية والمعمول بها ضمن الهيئة؛ فأنتم في مهمتكم الجديدة لا تنطلقون من العدم، ففي المؤسسة التي أصبحتم تنتمون إليها، هناك قواعد عمل متبعة وقوانين مرعية، لكن هناك خاصة رصيد تجربة غنية وضعها من سبقوكم في الانتماء إلى الهيئة، حاولوا أن تعززوا من مساحتها وطعموها بتجربتكم الشخصية التي قد تكون للوطن مفيدة. ومن الموقع الذي تحتلونه اليوم، أنتم مطالبون بالعمل ضمن المؤسسة، لكن عملكم هذا يجب أن يكون بالتكامل مع عمل بقية مؤسسات الدولة النظيرة، كما هو مطلوب منكم خاصة العمل في إطار النسق القانوني، المؤدي إلى تعزيز ركائز دولة الحق والقانون، وبما يتماشى مع متطلبات الدولة الحديثة، المتفتحة على العالم والمحافظة بنفس الوقت على ثوابتها الوطنية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

ما برز واضحًا من نتائج انتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة تمثل هذه المرة خاصة في تأكيد التوجه الداعم لبرنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، بتواجده الواضح ضمن الهيئة، الأمر الذي سيساهم ولا شك في تأكيد الاستقرار للهيئة ويُساعد على تحقيق الأداء المنسجم لهياكلها ويساعد في توفير المناخ الذي من شأنه إثراء التجربة ضمن المؤسسة، بل أقول ضمن البرلمان الجزائري ككل.

إنتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة، أكد حقيقة أخرى، تمثلت في تشكيلة الثلث الرئاسي المعين، الذي جاء هو الآخر ليعزز مرة أخرى المكانة للمؤسسة ويُعطي الوزن والمكانة لها، من خلال تجديد الثقة في عدد هام ممن انتموا للهيئة.

المعارضة ضمن المجلس موجودة هذه المرة، وهي حافظت على مكانتها. وإننا بالمناسبة نقول في الموضوع، إننا مرتاحون لتواجد الرأي المخالف ضمن الهيئة، بل نعتبره ظاهرة صحية في نظامنا البرلماني، وكل ما نتمناه هو أن تساهم هذه المعارضة في إعطاء الإضافة النوعية المرجوة للممارسة الديمقراطية ضمن هيئتنا وتثري الأداء البرلماني فيها، و«دون الانسلاخ» من ألوانكم السياسية، أنتم، زميلاتي، زملائي، مطالبون بمراعاة مصلحة الهيئة والأخذ بعين الاعتبار بالمصلحة العليا للبلاد والحرص بنفس الوقت على عدم التفريط في مصلحة المواطن. فاعملوا على التوفيق فيما بينها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إنتخابكم يأتي متزامنا مع ظرف سياسي خاص ومرحلة اقتصاديًا جد صعبة، الأمر الذي يجعل دوركم ضمن الهيئة حساسًا وصعبًا في نفس الوقت، لأنكم مطالبون بمراعاة انشغالات المواطن والتجاوب معها، ولكنكم بنفس الوقت مطالبون بمراعاة الوضعية الخاصة والصعبة التي تعرفها البلاد، في ظل الأوضاع الاقتصادية المحلية والدولية الضاغطة. وهنا أقول لكم إن روح المسؤولية تحتم، بالإضافة إلى تفهم هذه الوضعية، المساهمة في اقتراح صيغ حلول للمشاكل المطروحة.

زميلاتي، زملائي،

يأتي انتخابكم ضمن مجلس الأمة متزامنًا مع استحقاق انتخابي وطني هام، سيختار بموجبه الشعب رئيسه للسنوات الخمس القادمة، فحاولوا بوزنكم ومكانتكم بين أفراد الشعب، أن تساهموا في تحفيز المواطن على صناعة الحدث وإنجاح الموعد.

سيداتي، سادتي،

بودي وأنا أخاطبكم، أن أقول لكم، إنه خلال مسيرتي البرلمانية، وعبر التجربة الشخصية المكتسبة، أدركت جملة دروس مفادها أن الحقيقة ليست حكرًا على شخص بعينه.

ففي هذه القاعة كل واحد منّا يحمل رأيًا ليس بالضرورة واحدًا، ولكن التحاور بذكاء فيما بينكم، مع التحلي بروح المسؤولية، من شأنها أن تُحوّل وجهات النظر الفردية إلى خيارات جماعية تعود بالفائدة على المجتمع والأمة.

والحقيقة الأخرى هي أن مجلس الأمة يُعتبر فضاءً واسعًا للحكمة ومكانًا مفضلاً للحوار ومنبرًا للنقاش.

مجلس الأمة هو في الواقع مدرسة كبيرة وإطار موات للممارسة الديمقراطية والأداء السياسي المسؤول، لكنه، خاصة، حصن منيع لحماية نظام بلادنا الجمهوري ووحدتها الوطنية، فحاولوا أن تكونوا ذلك السياج الذي يحمي الوطن ويصون الأمة.

زميلاتي، زملائي،

إن هذه المواصفات لأهميتها هي التي تشجعني على دعوتكم إلى الاعتزاز بالانتماء إلى الهيئة التي أصبحتم جزءًا منها، ولنكن جميعا جديرين بالشرف الذي نلناه من الجهات التي فوضتنا بتمثيلها ضمنها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد أخذت حريتي في مخاطبتكم بالصراحة التي يجب أن يتحلى بها كل برلماني، خاصة وأن عددًا من بينكم يخوض التجربة البرلمانية لأول مرة، فأرجو أن تفهموا كلامي من هذه الزاوية، إنه كلام يأتي من القلب، كلام حنكته التجربة المعاشة!!

في الأخير، أود أن أجدد شكري لكم، زميلاتي، زملائي، على الثقة التي منحتموني إياها وأطلب منكم مَدِّي بيد المساعدة، من أجل تأدية المهمة النبيلة والثقيلة التي وضعتموها على عاتقي، والتي لن أنجح فيها ما لم تتظافر جهودي بجهودكم لصالح هذه الهيئة، لصالح الجزائر.

لن أنهي كلامي دون أن أتوجه إلى زملائي، رئيس المجلس المؤقت، العضو الأكبر سنًّا وزميليه الأصغرين سنًّا، اللَّذين باقتدار سَيَّروا جلستي تنصيب المجلس الجديد وانتخابي كرئيس للهيئة، فلهم الشكر والتقدير والعرفان. الشكر موصول أيضا إلى لجنة إثبات العضوية على عملها وفي وقت قياسي على إعداد التقرير و عرضه بالموضوعية المطلوبة على مجلسنا لأخذ الموافقة التي أكدناها قبل قليل.

وفي الأخير، وقد وقفنا قبل قليل دقيقة صمت وترحم على فقيد الجزائر المرحوم مراد مدلسي، رئيس المجلس الدستوري، الذي رحل عنا يوم أمس، وبالنظر لما ربطتنا بالرجل من علاقات صداقة أخوية ومؤسساتية، أستغل المنبر والمناسبة لأترحم بدوري على روحه الطاهرة وأمام هذا المصاب الجلل، وببالغ الأسى، أتقدم، باسمي ونيابة عن كافة أعضاء مجلس الأمة، بأخلص التعازي وأصدق المواساة لعائلة الفقيد رحمة الله عليه، ولأعضاء وإطارات وموظفي المجلس الدستوري، سائلاً المولى عز وجل أن يتغمده برحمته الواسعة؛ وإنا لله وإنا إليه راجعون.

الآن، وبالنسبة لأشغالنا، ستستأنف في الأيام أو الأسابيع القادمة، حتى نعطي الفرصة للمجموعات البرلمانية، بعد التشاور معها، على اختيار الأعضاء الذين تراهم كل مجموعة مناسبين لتبوء مواقع المسؤولية، ضمن أجهزة وهيئات المجلس، وفق التمثيل النسبي لكل عائلة سياسية، لأن كل أعضاء الهيئة سوف يوزعون على مختلف اللجان التي تتناسب مع رغباتهم ومؤهلاتهم.

إذن، لهذه الاعتبارات سوف نمكن رؤساء المجموعات البرلمانية من العمل وسوف يتواصل الحديث معها، لنتوصل إلى صيغ توفيقية ومتماشية مع القانون، لإعداد القوائم واختيار المقترحات والتعيينات في مواقع المسؤولية. إذن، سوف نوقف أعمالنا لبعض الوقت وسوف نستدعيكم عندما تكتمل هذه الشروط لتولي انتخاب أعضاء المكتب وكذا مكاتب اللجان الدائمة في مجلس الأمة وتوزع الأعضاء على هذه اللجان.

شكرًا لكم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة السابعة والأربعين صباحًا

محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة
المنعقدة يوم الخميس 9 جمادى الثانية 1440
الموافق 14 فيفري 2019

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الرابعة عشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة سماع جملة من الأسئلة الشفوية، تقدم بها الزملاء، أعضاء مجلس الأمة إلى السادة وزراء القطاعات المعنية، وردود السادة الوزراء عليها.

بداية ودون إطالة، أحيل الكلمة إلى صاحب السؤال الأول، وهو السيد رشيد بوسحابة؛ ليطرح سؤاله الشفوي الخاص بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا للسيد الرئيس؛ بعد بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله؛

السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء الأفاضل،
زميلاتي، زملائي الأعزاء،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح على السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية سؤالا شفويا هذا نصه:

سيدي الوزير، تفرض السلطات العمومية على سائق ومالك المركبات ومنها سيارات أجرة، المراقبة التقنية لسياراتهم كل سنتين، وهذا شيء إيجابي وجميل، للتأكد من سلامة المركبات وجاهزيتها للاستعمال والسير بكل سلامة وأمان، ومطابقتها للسلامة المرورية؛ وهو ما يحمي المستعملين والركاب ومستعملي الطريق؛ والتقليل من إرهاب الطرقات الذي يحصد الأرواح ويخلف الجرحى والمعطوبين، بالإضافة إلى الخسائر المادية؛ غير أننا نلاحظ أن المراقبة التقنية للمركبات قد فقدت أهميتها بسبب اللامبالاة وعدم جدية القائمين على إجراء هذه المراقبة التقنية، وفي غالبيتهم من الخواص، هذا من جهة، ومن جهة أخرى بسبب غياب الرقابة على هذه المراقبة التقنية من قبل أعوان الأمن في الطريق، سواء أكانوا من الشرطة أو من الدرك الوطني.

سيدي الوزير، لماذا نفرض على سائق ومالك المركبة إجراء المراقبة التقنية على مركبتهم وسيارتهم كل سنة عندما تكون جديدة، ثم لا نراقب إن تمت فعلا هذه المراقبة

وفي وقتها؟ وذلك من خلال طلب محضر المراقبة التقنية، ثم للتأكد هل هذه المركبات أو السيارات هي صالحة للاستعمال والسير ومطابقة للسلامة المرورية؟ ما هي الإجراءات التي تنوي وزارة الداخلية والجماعات المحلية اتخاذها في القريب العاجل لمعالجة هذه الظاهرة، بفرض صرامة القانون على الجميع؟ وتقبلوا مني، سيدي الوزير، فائق التقدير والاحترام، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رشيد بوسحابة؛ الكلمة الآن للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

الزملاء، أعضاء الحكومة ا لمحترمون،

السيدات والسادة، أعضاء أسرة الإعلام،

السيد رشيد بوسحابة، عضو مجلس الأمة،

لقد تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بطرح انشغالكم المتعلق بإجراءات المراقبة التقنية للمركبات على مستوى الحواجز الأمنية في بلادنا.

ففي البداية أود أن أتوجه لكم بجزيل الشكر على انشغالكم هذا، والذي يندرج في صميم خطة عملنا، من أجل تحقيق الأمن عبر الطرق والوقاية من الحوادث، فحقيقة يعتبر ملف السلامة المرورية من بين الملفات التي توليها السلطات العمومية، اهتماما بالغا، بسبب الحصيلة الثقيلة المترتبة عن حوادث المرور، التي تحصد يوميا العديد من الأرواح حول العالم وليس فقط في الجزائر، إلى جانب وقوع العديد من الجرحى والمعطوبين، وهي كلها أضرار جسيمة، لها أيضا ثقلها على الخزينة العمومية؛ ناهيك عن الأسف والحزن الذي يلم بالعديد من العائلات بسبب إصابة وفقدان الولي.

أما بخصوص موضوع سؤالكم، فقد خصصت الدولة منظومة تشريعية وتنظيمية خاصة، تؤسس لإجبارية المراقبة التقنية للمركبات، وذلك بموجب القانون رقم 01 – 14، المؤرخ في 19 أوت 2001، المعدل والمتمم، والمتعلق بتنظيم حركة السير وسلامتها وأمنها، لاسيما المادة 43 منه، نظرا لما تكشفه عن حالة صيانة المركبة واستيفائها للشروط المتعلقة بالأمن، بما يسمح بالوقاية من حوادث المرور الناتجة عن الإخلالات الميكانيكية. في هذا الصدد، ونظرا لأهمية المراقبة التقنية للمركبات، تم وضعها في قلب نشاطات مصالح الأمن، الذين يباشرون مراقبة محاضر المراقبة التقنية للمركبات عند كل عملية تفتيش، بإلزام سائقي المركبات بتقديم محاضر المراقبة التقنية، باعتبارها وثائق ضرورية، مثلها مثل رخصة السياقة وبطاقة تسجيل المركبة ووثيقة التأمين، حيث إن التطبيق الصارم لهذا الإجراء القانوني من قبل مصالح الأمن قد كلّل بنتائج مشجعة، فقد أحصت خلال سنة 2018 تسجيل حوالي 176000 مخالفة، مرتبطة بعدم إخضاع المركبة للمراقبة التقنية الدورية، وهو رقم رهيب، بالنظر إلى خطورة هذا النوع من المركبات على مستعملي الطريق وسلامتهم؛ وقد تم إعداد المحاضر الخاصة بالمخالفين وتحويلها مباشرة إلى الجهات المختصة من أجل معاقبة المخالفين، وهنا يجدر التنويه بأن القانون يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى ستة أشهر (6) وبغرامة مالية من 20000 دج إلى 50000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل شخص لا يُخضع مركبته للمراقبة التقنية الدورية الإجبارية. وعليه، فإن الإطار القانوني والردعي المتعلق بمجال انشغالكم جد واضح وتحرص مصالح الأمن الوطني والدرك الوطني على تطبيقه بصرامة. وإذا أردنا التفصيل أكثر في ظروف تحسن السلامة المرورية في بلادنا، من المهم التذكير بأن سنة 2018، سجلت أفضل نتيجة للسلامة المرورية منذ أوائل التسعينيات والمنحى في انخفاض مستمر، سواء في عدد حوادث المرور أو في الضحايا. وهذا بالرغم من ارتفاع الحظيرة الوطنية للمركبات التي قاربت 9200000 مركبة نهاية سنة 2018. هذه النتائج المشجعة وغير الكافية، تفرض علينا أن نعمل أكثر فأكثر، من خلال كل الميكانيزمات التي وضعتها السلطات العمومية وخاصة المندوبية الوطنية للسلامة والأمن المروريين.

هذه النتائج المشجعة لمؤشرات السلامة المرورية، تم تسجيلها خاصة في السنوات الأربع الأخيرة، أي ما بين عامي 2015 و2018:

– إنخفاض نسبة الحوادث الجسمانية بـ 34.68٪.

– إنخفاض نسبة الوفيات بـ 28.20٪.

– إنخفاض نسبة الجرحى بـ 41.83٪.

إن ما تم تحقيقه، كان نتيجة عمل جبار، لهاته السلطات العمومية التي أعادت النظر في الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية بصورة متكاملة، والتي نعمل اليوم على تنفيذها في إطار قطاعي منسق؛ ففي هذا الإطار، فإن النتائج المحصل عليها سيتم تحسينها مستقبلا، خاصة مع وضع حيز العمل المندوبية الوطنية للأمن والسلامة في الطرق التي ستتكفل بالتنفيذ العملي لسياستنا الوطنية في مجال السلامة المرورية وكذا دخول نظام رخصة السياقة بالتنقيط حيز التنفيذ، مع العلم أن عملية إنتاج رخص السياقة البيومترية الإلكترونية متواصلة وبوتيرة متسارعة، لتبلغ اليوم حوالي 27367 بالنسبة للطالبين الجدد وكذا المتحصلين على أصناف جديدة. كما أحيطكم علما، السيد الفاضل، بأن قطاعنا الوزاري يبذل جهودا متواصلة، من أجل عصرنة عملية المراقبة التقنية، لتسهيل المهمة على رجال الأمن من الناحية العملية، وتمكينهم من التحكم بصفة جيدة في هذه العملية، بوضع حيز التنفيذ الشهادة الإلكترونية لترقيم المركبات، والذي وصل مرحلته النهائية (هذا المشروع)، إذ سيتم إدراج كل المعلومات المتعلقة بالمراقبة التقنية للمركبات في الشريحة الإلكترونية لهذه الوثيقة الجديدة؛ وهكذا سيتمكن الأعوان المكلفون بالمراقبة باستعمال اللوحات الإلكترونية من الوصول إلى المعلومات الوافية حول المراقبة التقنية للمركبة، لاسيما إسم الوكالة التي سلمت محضر المراقبة، رقم الاعتماد، إسم القائم بالمراقبة، تاريخ المراقبة، عدد الكيلومترات المقطوعة عند تاريخ المراقبة، الملاحظات المدونة حول نتائج عملية المراقبة وغيرها. يمنح هذا النظام الجديد إمكانية أكبر لمتابعة مختلف عمليات المراقبة المنفذة على المركبات، كما أنه يضع حدا للتهاون الممكن تسجيله على مستوى وكالات المراقبة، نظرا لإمكانية تحديد، وبسهولة، هوية الوكالة والمراقب اللذين قاما بالعملية، كما ستمنح معلومات ذات مصداقية حول المركبة، وتضع حدا لكل محاولات الغش والتزوير في محاضر المراقبة التقنية.

وأخيرا، أود أن ألفت انتباهكم إلى أن هذه الخطوات المنتهجة، سوف ترافقها إجراءات أخرى ذات أهمية بالغة، ونذكر منها على سبيل المثال: التكوين المسبق للأعوان المكلفين باستغلال أجهزة المراقبة على مستوى الحواجز الأمنية، بما يستجيب لتطور التقنيات التكنولوجية، كما نسعى للإستفادة من التجربة الأوروبية في مجال المراقبة التقنية ومراقبة مطابقة المركبات، قصد التوافق مع المعايير الدولية المعمول بها، لاسيما المشروع المتعلق بتدعيم النقل في المنطقة الأورومتوسطية (TRANSPORT EUROMED)؛ كما تبذل الوزارة بالموازاة جهودا معتبرة لإيجاد السبل الناجعة لبث الوعي لدى سائقي المركبات، وتنبيههم إلى النتائج المأساوية التي قد تنجرّ عن عدم إخضاع المركبة للمراقبة التقنية، للتأكد من أنها محل صيانة جيدة، وتستوفي الشروط القانونية المتعلقة بالسلامة. كما ننوه بالدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه المصنعون الوطنيون في مجال السيارات، عبر تخصيص جزء من عوائدهم لجانب السلامة المرورية، والحرص على توفير خدمات الصيانة الدورية للمركبات.

تلكم هي، السيد العضو الفاضل، التدابير والإجراءات الأساسية المتخذة في مجال تكثيف المراقبة التقنية الدورية للمركبات.

أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد رشيد بوسحابة، هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا للسيد الرئيس، شكرا للسيد الوزير على المعلومات والمعطيات التي جاء بها ردا على سؤالي الشفوي.

وأحب أن ألفت هنا الانتباه أيضا، إلى قضية أخرى مرتبطة بسؤالي وتتعلق بأصحاب الدراجات النارية الذين يجب أن يطبق عليهم أيضا القانون، حماية لهم ولمستعملي الطريق، خاصة فيما يخص استعمال الخوذة (Le casque)؛ والمثل الشعبي يقول عندنا «لي شرا موطو، شرا موتو»؛ وأريد أن أقول أيضا بهذه المناسبة، إن القوانين موجودة، ولكن تطبيق هذه القوانين هو الذي ينقصنا، يجب تطبيق القانون وبصرامة على طول السنة، ولا نجعل تطبيقه ينحصر في مجرد حملة عابرة تستغرق فترة محدودة، ثم تختفي وإنما على طول السنة، فالقانون ليس له وقت محدد، بل يجب

أن يطبق على طول السنة، وشكرا لكم سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: السيد الوزير؟ السيد الوزير يتفق مع السائل؛ نبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد حميد بوزكري، وسؤاله الشفوي الخاص بالقطاع.

السيد حميد بوزكري: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم.

سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل،

معالي السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السادة أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية:

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمادتين 69 و79 من القانون العضوي رقم 16 – 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 هـ الموافق 25 أوت عام 2016م، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

تعرف القرى والمداشر الداخلية لولاية الشلف انعدام التنمية في كل المجالات، حيث يواجه سكان هاته المناطق معاناة معيشية في حياتهم اليومية، مما يستدعي التفاتة للتكفل بالمتطلبات الضرورية لرفع الغبن عليهم والرقي بوضعيتهم الاجتماعية، خاصة بتوفير المياه الصالحة للشرب وتعبيد الطرق البلدية، وتوفير النقل، وتحسين ظروف التدريس، بالإضافة إلى التكفل الصحي.

سؤالي: هل من برنامج تنموي خاص، لتحسين ظروف هؤلاء السكان بهذه المناطق؟

شكرا، معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حميد بوزكري؛ الكلمة الآن للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم، رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيد بوزكري حميد، عضو مجلس الأمة المحترم،

زميلاتي، زملائي أعضاء الحكومة،

تفضلتم، السيد المحترم، عضو مجلس الأمة، عن ولاية الشلف، برفع انشغالكم المتعلق بانعدام التنمية المحلية، بالقرى والمداشر الداخلية في ولاية الشلف، وكذا المعاناة التي يعيشها سكان هذه المناطق؛ فأشكر لكم أن أتحتم لي هذه الفرصة لأستوضح وإياكم بعض الأمور، التي تبرز الواقع الحقيقي للتنمية الوطنية، التي لا تتأتى إلا ببلوغ تنمية محلية كاملة، فالتنمية المحلية أولوية الأولويات، وقد خصّها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، ببرامج وطنية خماسية، وخاصة عبر كل بلديات الوطن، ناهيك عن البرامج البلدية التنموية والتي تخصص للمشاريع الجوارية والعمليات المستعجلة لفائدة المواطنين؛ وبالرغم من الظروف المالية التي تشهدها بلادنا، إلا أنه تم تخصيص 200 مليار دينار جزائري لها خلال سنتي 2018 و2019، كان لولاية الشلف حصة 5 ملايير دينار جزائري، هذا بالإضافة إلى صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية الذي خصص مبلغ 12.3 مليار دينار جزائري سنة 2018، لتمويل العديد من برامج التنمية المحلية الجوارية على مستوى ولاية الشلف كالتحسين الحضري، فتح الطرقات، طرقات البلدية، المسالك البلدية، إيصال الغاز، الماء، الكهرباء، للمناطق الريفية والجبلية، وكذا إنجاز مشاريع جوارية عديدة لفائدة ساكنة هاته المناطق. وبلغة الأرقام، استفادت ولاية الشلف، منذ 1999 إلى غاية اليوم، من غلاف مالي قارب 600 مليار دينار جزائري، سمح بتسجيل حوالي 8000 عملية تنموية. فالقول بانعدام التنمية بمداشر الولاية وقراها يجانب الحقيقة؛ وكل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي سجلتها الولاية تبعث على الارتياح، ولكن سيتم تدعيمها، على غرار مختلف الولايات الأخرى، سيتم تدعيمها أكثر فأكثر خلال السنوات المقبلة، إن شاء الله، كون كل الإصلاحات التي باشرتها الدولة الجزائرية، خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ومجال إصلاح

الجباية والمالية المحليتين، تصب كلّها في خدمة التنمية المحلية الجوارية ورفاهية مواطنينا؛ وبخصوص ما ورد في سؤالكم حول توفير المياه الصالحة للشرب، وتعبيد الطرق البلدية، وتوفير النقل، وتحسين ظروف التمدرس، والتكفل الصحي. إسمحوا لي، السيد العضو المحترم، أن أعرض عليكم ولو بصورة وجيزة حال هذه القطاعات على مستوى ولاية الشلف.

فيما يخص التغطية بشبكة الماء الصالح للشرب، ارتفعت نسبة التغطية بهذه الولاية من 62٪ إلى 97٪، بعد وضع حيز الخدمة محطة تحلية مياه البحر في جوان 2015، والتي تضمن تزويد 31 بلدية، في حين البلديات المتبقية، وهي بلدية بني حواء، فإنها تزوّد بمحطة تحلية مياه البحر وتموّن بلدية واد غوسين من منطقة بوشغال، وهذا في انتظار استكمال إنجاز محطة أخرى لتحلية مياه البحر وحيدة الكتلة بسعة 5000 متر^3 يوميا، وستدخل الخدمة، إن شاء الله، أواخر سنة 2019. وكذا بلدية بريرة، التي ستموّن من سدّ كاف الدير. وفيما يخص بلدية بني بوعتاب ذات الكثافة السكانية القليلة، فإنها تموّن بواسطة الآبار، نظرا لموقعها الجغرافي الجبلي. هذا كلّه بالإضافة إلى إطلاق برنامج لربط 46 مجمعا سكنيا ريفيا بـ 18 بلدية بالماء الشروب، بغلاف مالي مقدر بـ 1 مليار دينار جزائري، ما سيمكن من التغطية بنسبة 100٪ لكل المناطق بهذه المادة الحيوية. لكن سنواصل، إن شاء الله، هذا المجهود وهذا العمل الجواري؛ خاصة بالنسبة للمناطق الريفية التي هجرها أهلها خلال السنوات الصعبة، التي عرفتها بلادنا؛ لكن بودّي أن أؤكد لكم ومن خلالكم، لكل أهالي ولاية الشلف، بأن إرادة فخامة رئيس الجمهورية، بالمضي إلى أقصى نقطة على مستوى هذا التراب الوطني وإرادته كذلك السياسية لتخصيص كل الإمكانيات المالية التي تهدف أساسا إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطن، خاصة في هذه المناطق الداخلية، في هذه المناطق الريفية، في هذه المناطق التي عانت في سنوات التسعينيات من ويلات اللاأمن واللااستقرار، وويلات الإرهاب. ومن هذا المنطلق، يجب علينا كجزائريين اليوم أن نثمن هاته المكاسب التي ينعم بها الجزائريون، مكسب الأمن، مكسب الطمأنينة، مكسب الاستقرار. فمن دون أمن، ودون استقرار، ودون طمأنينة، لا يمكن لكل هاته البرامج التنموية أن تتجسد ميدانيا، فيجب علينا كجزائريين أن نعي بأن هذه القيم وهذه المكاسب هي أكبر وأكثر ما تحصلت عليه الجزائر منذ الاستقلال، بأنها اليوم تنعم بهذه المكاسب التي يجب علينا كجزائريين أن نحافظ عليها وأن نصونها، وأن نمضي بها دائما إلى الأمام.

ثانيا: وفيما يخص الطرقات، جسدّت الولاية إنجازات هامة، ساهمت في فك العزلة وربط العديد من المجمعات السكنية الريفية، حيث تم إنجاز شبكة بطول 2795.4 كلم، بين سنتي 1999 و2015، وإنجاز 60 عملية بين سنتي 2016 و2017، منها 6 عمليات لتهيئة الطرقات البلدية والولائية، كما تم تسجيل 15 عملية في سنة 2018، تخص تهيئة طرقات بلدية وولائية، صيانة بعض المحاور المتأثرة بالتقلبات الجوية والانزلاقات.

ثالثا: وبخصوص انشغالكم، المتعلق بتحسين ظروف المتمدرسين وتوفير النقل، فقد خصصت الدولة الجزائرية وبتعليمات من فخامة رئيس الجمهورية، برنامجا طموحا ومتكاملا للتكفل بأبنائنا المتمدرسين، خاصة في مجال تطوير الحظيرة البيداغوجية للتربية، وتطوير المرافق التابعة للمؤسسات المدرسية، كالمطاعم، وتعزيز النقل المدرسي، لاسيما في ريفنا الكبير والذي استفاد ولأول مرة من عملية اقتناء 7000 حافلة على مستوى الوطن. نعمل، إن شاء الله، على تجسيد شطرها الأول حاليا، وكذا صيانة وتأهيل المؤسسات التي تعرضت حالتها للتدهور؛ وقد سجلت ولاية الشلف دخولا مدرسيا عاديا، حتى لا نقول متميزا، في الموسم الحالي 2018 –2019، نظرا لما هو متوفر من مؤسسات تربوية لكل الأطوار، مقدرة بـ850 مؤسسة تربوية، لحوالي 296000 تلميذ للأطوار الثلاثة، يضاف إليها استلام 7 مؤسسات تربوية جديدة في سنة 2018، وفتح أربع وحدات للكشف والمتابعة الصحية للتلاميذ، هذا مع إستفادة 132000 تلميذ من التغذية المدرسية على مستوى 582 مطعما مدرسيا متوفرا، وتخصيص 310 حافلة نقل مدرسي، موجهة خصيصا لتلاميذ القرى والمداشر.

رابعا: فيما يخص التكفل الصحي –السيد العضو تكلمتم عليه– فالولاية تتوفر على 7 مؤسسات استشفائية عامة، ومستشفى للأمراض العقلية و6 مؤسسات للصحة الجوارية، و44 عيادة متعددة الخدمات، و16 مصحة ريفية، و190 قاعة علاج، بالإضافة إلى عيادات القطاع الخاص، ما يجعل معدل شغل الأسِّرة بهذه الولاية يعدّل بـ1.37 سرير

لكل 1000 نسمة.

في الختام ولأن القطاعات متعددة وعديدة، فلا يكفينا الوقت لسردها جماعة بالنسبة لولاية الشلف، أؤكد لكم، السيد الفاضل، أن السلطات العمومية عازمة على ردّ الاعتبار للمناطق الريفية، خاصة تلك التي عاشت ويلات المأساة الوطنية، وذلك بتشجيع المواطنين على عودتهم إلى مناطقهم، وإعمارها وتنميتها، من خلال تجسيد سياسة التنمية والتجديد الريفي. ونؤكد من هذا المنبر، ورسالتنا لكل أهالينا الذين لم يعودوا أو لم يرجعوا إلى مداشرهم، وإلى أراضيهم وإلى مساكنهم، بأننا عازمون، بتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية، على توفير لهم كل الإمكانيات، من كهرباء ريفية، من غاز طبيعي، من شق للطرقات، من طرقات بلدية، كما فعلنا ذلك على مستوى ولايات أخرى، مثل ولاية جيجل، الولايات التي عانت من ويلات هاته العشرية السوداء وإعمارها، وذلك بتشجيع المواطنين للعودة إلى مناطقهم، وإعمارها وتنميتها، من خلال تجسيد سياسة التنمية والتجديد الريفي. ولكن ما أوّد التأكيد عليه، هو أن مسألة التنمية المحلية ليست فقط من مسؤولية الدولة لوحدها، فالجماعات المحلية، على رأسها البلديات، تلعب كذلك دورها في خلق الثروة، ويجب عليها أن تفتح المجال للمستثمرين، بل وتعمل على تسويق مكنونات إقليمها، خاصة في ظل التوجه نحو لا مركزية فعلية وهو ما أكد عليه فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، في رسالته خلال ندوة الحكومة، شهر نوفمبر 2018، وبذلك ترمي خارطة الطريق التي رسمتها الحكومة إلى بروز اقتصاد محلي يؤدي إلى تحريك المبادرة المحلية، قصد تثمين الإمكانيات والثروات العديدة التي تزخر بها أقاليمنا، لاسيما تلك التي تعاني من التأخر.

تلكم هي، السيد الفاضل، أهم عناصر الإجابة على سؤالكم، أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد حميد بوزكري لاستعمال حقه في التعقيب.

السيد حميد بوزكري: شكرا معالي الوزير.

نحن لا ننكر مجهودات الدولة لساكنة المناطق الريفية بعدة برامج منذ سنوات، إلا أن خصوصيات ولاية الشلف التي عانت من آثار الزلزال المدمّر سنة 1980، وكذلك سنوات التسعينيات التي شلّت كل الأرياف تنمويا. كما نرى أنه من الواجب رد الجميل لهؤلاء السكان، الذين وقفوا في وجه الإرهاب وساهموا في إعادة الأمن والاستقرار للبلاد، كما ننوّه بمجهودات السلطات المحلية، وعلى رأسها السيد والي الولاية، الذي نراه في الميدان يوميا، وبمقربة من المواطنين، هذا ما جعله مُلما بكل انشغالات الساكنة؛ هذا ما بعث الأمن والطمأنينة في نفوس المواطنين، لكن -للأسف- تحديات وعراقيل كبيرة تعيق جهوده، لعل أهمها تراكم طلبات السكان، خاصة بالمناطق المذكورة وتقلص الاعتمادات المالية.

أولا: معالي الوزير، فيما يخص التكفل بانشغال الغاز في ولاية الشلف، فإنها، لعلمكم ولعلم الجميع، من أضعف الولايات المتكفل بها بهذه المادة، بنسبة حوالي 62٪، هذه النسبة جعلت ولاية الشلف وخاصة في فصل الشتاء، تشهد أزمة حقيقية للتزود بهذه المادة الحيوية، وتوجد عدة مناطق سكنية، آهلة بالسكان، يعني هذه المناطق تحتاج لتوسيع هذه الشبكة، نذكر منها بلدية الزبوجة مثلا منطقة واد حمليل، بلدية بريرة، بلدية بني حواء، بلدية الظهرة، مثلا منطقة برج البَعْل، الدشرية، هذه المناطق آهلة بالسكان ولحد الساعة لم يتكفلوا بعد بهذه المادة الحيوية. كذلك، معالي الوزير، فيما يخص المياه الصالحة للشرب، فقد تفضلتم بالجواب وبالتدقيق حول هذا الانشغال، ولكن أنا أود أن أشير إلى شيء، أن النسبة التي ذكرتموها، هي التكفل بالبلديات، لكن بمركز البلدية، لأن بلديات المناطق الداخلية، عدد السكان في مركز البلدية لا يمثل حتى نسبة 20٪ من ساكنة البلديات! وبالتالي هذه النسبة إذا حسبنا البلديات فهي حقيقية، أما إذا حسبنا السكان فالنسبة تبقى بعيدة كل البعد عن واقع التكفل بالمياه الصالحة للشرب. وفيما يخص ظروف التمدرس، معالي الوزير، سؤالي كان منذ مدة، أولا، مبادرة حافلات النقل المدرسي، هي مبادرة استحسنها كل سكان الجزائر عن العملية هذه. ولكن، معالي الوزير، أردت فقط أن أتطرق لأمر، وهو أن بعض الولايات، استبشرنا خيرا، لأنها استفادت من صندوق الضمان وتضامن الجماعات المحلية، مبلغا هاما، نحن أردنا، إن كان من الممكن، أن يكون لولاية الشلف نصيب من هذا الصندوق، ونحن انشغالاتنا

نظنها منطقية ومطالب حقيقية للسكان، شكرا وبارك الله فيك وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حميد بوزكري؛ السيد الوزير تفضل.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس.

أقول فقط للسيد العضو المحترم، بالنسبة لمساهمة صندوق الضمان وتضامن الجماعات المحلية، أظن أن المعطيات التي لديك غير مكتملة، فنطلب منك لكي تتقرب من السلطات المحلية وعلى رأسها السيد والي الولاية، لإعطائك كل المعطيات الرسمية والإمكانيات المالية التي خصصت لولاية الشلف، من خلال هذا الصندوق، هذا من جهة، من جهة ثانية سوف تكون لنا، إن شاء الله، زيارات نقوم بها إلى ولاية الشلف ونتعاطى كل هذا الواقع التنموي من خلال المجهودات التي تقوم بها الدولة، ونستمع كذلك إليكم وإلى المسؤولين المحليين وإلى ممثلي المجتمع المدني كذلك، الذين نعتبرهم شركاء أساسيين في التنمية ونتدارس، إن شاء الله، واقع وآفاق التنمية بالنسبة للسنوات القادمة، ولكن مرة أخرى، وفي كلمتين فقط، أقول هناك إرادة سياسية، هذا هو المهم، 60٪ أو 67٪، لأن الظروف كانت ربما تختلف عن المناطق الأخرى؛ هذا لا يدل على أن الإرادة السياسية بالنسبة للغاز الطبيعي ناقصة بالنسبة لولاية الشلف، ولكن أؤكد لكم بأن هذه المنطقة حقيقة فيها بعض البلديات التي ما زالت تطمح إلى تموينها بالغاز الطبيعي، وسوف، إن شاء الله، نصل إليها في ظل هذا الأمن، والاستقرار، والطمأنينة، هذا هو المكسب الأساسي الذي يجب دائما أن نثمّنه ونتكلم عليه، الأمن والاستقرار والسكينة، هو يأتينا بالإمكانيات المالية، و بالاستثمار، وبالثروة، وبمناصب الشغل، هذه هي الحركية الأساسية وهذه هي الفلسفة التي اعتمدها كأساس فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، ومن خلالها انطلقت التنمية ووصلت إلى ما وصلت إليه من تحديات عديدة ومتعددة، وسوف نواصل، إن شاء الله، في تجسيد هذه الطموحات التي يطمح إليها مواطنونا عبر كل ولايات الوطن، وعلى مستوى ولاية الشلف، إن شاء الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع المالية، والسيد عمّار ملاح وسؤاله الشفوي.

السيد عمّار ملاح: بسم الله، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

أخواتي، إخواني في مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

كل الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي الشفوي موجه إلى السيد المحترم، وزير المالية:

للمرة الثانية أطرح سؤالا هنا بمجلس الأمة، على السيد وزير المالية السابق، عن تجميد المشاريع الكبرى بولاية باتنة (منها المستشفى الجامعي، السكة الحديدية 20 كلم)، بين جامعتي باتنة (1) وباتنة (2) فزديس، التراموای، الملعب الخاص لكرة القدم، الطريق السيار الخاص بالهضاب العليا (102 كلم) بين باتنة وخنشلة، وقد وضع له حجر الأساس ماضيا.

وكان رد السيد الوزير سابقا، بأن هذه المشاريع مجمدة وليست ملغاة، كم من سنة مرّت ولم ينجز أي شيء من هذه المشاريع الخمسة الكبرى لشعب ولاية باتنة!

نطرح مرة أخرى هذا التساؤل ونريد جوابا مقنعا، لأننا نسمع ونرى في بعض الولايات أن هذا التجميد قد رفع عن بعض المشاريع وخاصة الصحة والتعليم. وعليه، ما هو مصير هذه المشاريع لولاية باتنة؟ وهل سيرفع هذا التجميد الذي أنهك ولاية باتنة وشعبها؟

مع فائق التقدير، وفقنا الله لخدمة هذا الوطن؛ والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمّار ملاح؛ الكلمة الآن للسيد وزير المالية.

السيد وزير المالية: شكرا للسيد الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة، الأفاضل،

الزملاء أعضاء الحكومة المحترمون،
أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تضمن سؤال عضو مجلس الأمة، السيد عمّار ملاح المحترم، الاستفسار عن مصير بعض المشاريع المجمدة الخاصة بولاية باتنة، لاسيما منها تلك المتعلقة بقطاعات النقل والصحة والرياضة. وللإجابة يتعين، أولا، التذكير بأن السلطات العمومية لجأت إلى إجراء تجميد بعض المشاريع المسجلة على كافة ولايات الوطن، بلا تمييز، نظرا -كما تعلمون- إلى تراجع الموارد المالية للبلاد، وتم بذلك اتخاذ قرار تركيز الجهود المتعلقة بنفقات التجهيز على المشاريع التي هي في طور الإنجاز وتأجيل المشاريع التي لم تنطلق بعد، وفق برنامج يراعي الوضعية المالية للبلاد. طبعا، إن قرار التجميد ليس نهائيا، إذ سيتم رفعه بصفة تدريجية، فيما يخص المشاريع التي تطرق إليها عضو مجلس الأمة المحترم، حال ما تسمح بذلك الموارد المالية العمومية، وذلك في نفس السياق الذي تم من خلاله رفع التجميد عن مجموعة من المشاريع في قطاعات الصحة والتربية والموارد المائية التي تعد، مثلما نتفق عليه جميعا، ذات أولوية.

إضافة إلى ما سبق، وبالنظر إلى أولويات الولاية وعملا بقرار الحكومة، كما هو الشأن بالنسبة لولايات الوطن الأخرى فقد تم رفع التجميد عن (20) عملية برخصة برنامج إجمالية تقدر بـ 1.683000000 دج بعنوان الاستثمار، 32000000 دج بعنوان عمليات برأس المال، وتخص هذه العمليات قطاعات التربية الوطنية والتعليم العالي والصحة والتكوين المهني، وتفصيل ذلك أنه فيما يخص البرنامج الممركز، استفادت ولاية باتنة من رخصة برنامج بـ 388.6 مليون دج، تشمل الهياكل القاعدية الصحية والبحث العلمي؛ أما فيما يتعلق بالبرنامج غير الممركز فهو برخصة برنامج بقيمة 1.344 مليار دج، تشمل قطاعات التربية والتكوين والتعليم العالي والهياكل الإدارية.

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، إن المعطيات في الواقع ومختلف الأحكام التي تضمنتها قوانين المالية المتتالية وتنفيذ هذه الأحكام عبر قوانين تسوية الميزانية تبين بصورة جلية أن السلطات العمومية، لا تدخر جهدا في التكفل بالانشغالات والمشاريع المحلية، لكن يبقى أن وتيرة الاستجابة لمتطلبات التنمية الخاصة بكل ولاية من ولايات الوطن محكومة -لا محالة، كما قلت- بمدى توافر الموارد المالية الكافية لتغطية الاحتياجات المختلفة.

شكرا لعضو مجلس الأمة على السؤال المطروح، والشكر الخالص للسيدات والسادة الأعضاء على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الآن السيد عمّار ملاح، هل لديك ما تريد قوله؟ تفضل.

السيد عمّار ملاح: أولا، تمنياتي هو تطبيق قرار عدم التجميد، خاصة المشاريع المتعلقة بالصحة والتعليم؛ وأذّكر كل الإخوان، أن ما زادني أملا عن رفع التجميد هو اجتماع مجلس الوزراء تحت رئاسة السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، يوم الثلاثاء 5 جوان 2018، إذ اتخذ القرار برفع التجميد عن المشاريع الهامة بكامل الوطن. ولهذا نتمنى أن يرفع هذا التجميد عن ولاية باتنة، وعن الخمسة مشاريع الموجودة والتي تقررت في ولاية باتنة، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد الوزير، تفضل.

السيد الوزير: شكرا للسيد الرئيس؛ والشكر لعضو مجلس الأمة الفاضل.

كما تكلمت، أخي المحترم، طبعا، هذه المشاريع يجب أن تحظى بالأولوية؛ فكما قلت، لقد بحثنا كثيرا مع فخامة رئيس الجمهورية؛ عما له أولوية في كل الولايات وبدأنا العمل، وكما تجتمعون معي في الرأي، فإن قطاع الصحة وقطاع التربية الوطنية من أهم القطاعات التي يجب أن يكون فيها رفع التجميد وقد رأينا في السنتين الماضيتين، رفع التجميد عن كل هذه المشاريع عبر كل ولايات الوطن. وكما قلت، لكن الآن الوضعية المالية الحالية لا تسمح لكي نكمل رفع التجميد في كل القطاعات، فالأولوية بدأت بالصحة والتعليم العالي وحتى التعليم التقني، ولكن سنستمر، إن شاء الله، بحسن المالية العمومية بتحسين كل موارد الجباية العادية أو -حتى إذا كانت- البترولية لكي نستمر في رفع هذا التجميد ونعمل على ذلك في كل ولايات الوطن، لكي نعطيها كل الإمكانيات اللازمة، شكرا مرة أخرى.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى في نفس القطاع والكلمة للسيد محمود قيساري.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

زملائي الأعضاء،

الإخوة الضيوف من الحكومة الموقرون،

أجهزة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

لدينا سؤال شفوي للسيد معالي وزير المالية، طبعا، طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، وكل المواد القانونية المعمول بها في هذا الصدد المتعلقة بالنظام ما بين مجلس الأمة والحكومة، يشرفني أن أتوجه إلى معاليكم – سيدي الوزير– بالسؤال التالي نصه:

أولا: ما هي التشريعات المصاحبة للقانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية في مجال:

1 – القواعد المتبعة في مراقبة حركة الأموال في التجارة الإلكترونية.

2 – التشريعات الضريبية المصاحبة للقوانين التجارية الإلكترونية السالفة الذكر.

سيدي الوزير،

ما هي الاجراءات الضريبية الهادفة لردع الغش في مجال التجارة الإلكترونية، سواء في مبالغ وحركة الأموال أو السلع المقلدة؟

وهل هناك قاعدة بيانات إلكترونية مشتركة ومحمية ومدعمة بالتشريعات اللازمة لكل من وزارتكم وكذا وزارة التجارة ووزارة البريد وتكنولوجيات الاتصال وكل الوزارات المتعلقة بهذا الصدد، وخاصة الرقمنة للرجوع إليها في العمل، خاصة بعد نفاذ المشروع المتعلق بالتجارة الإلكترونية على مستوى البرلمان بغرفتيه؟

تقبل سيدي فائق الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمود قيساري؛ الكلمة الآن للسيد وزير المالية.

السيد وزير المالية: شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

بالنسبة للسؤال الشفوي لعضو مجلس الأمة المحترم، السيد محمود قيساري، فهو يتعرض للنصوص القانونية المصاحبة للقانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية وهو السؤال الذي يتطلب العناصر التوضيحية التالية:

من أجل التحكم في حركة الأموال في مجال التجارة الإلكترونية، يتضمن القانون رقم 18–05، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، فصلا كاملا مخصصا للمعاملات التجارية العابرة للحدود من حيث الاستيراد والتصدير، حيث تنص أحكام هذا الفصل على أن البيع والشراء عن طريق الاتصالات الإلكترونية للسلع أو الخدمات معفاة من إجراءات التجارة الخارجية ومراقبة الصرف إذا كانت قيمة المعاملة لا تتجاوز ما يعادل بالدينار الحد الذي تحدده التشريعات والأنظمة المعمول بها، تتمثل التشريعات والأنظمة المعمول بها والتي تحدد إطار هذا النوع من العمليات في:

1 – الأمر رقم 03 – 11، المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم.

2 – النظام رقم 16 – 02، المحدد لسقف التصريح باستيراد وتصدير الأوراق النقدية أو الصكوك القابلة للتداول المقومة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية من قبل المقيمين وغير المقيمين.

3 – النظام رقم 07 –01، المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة والتي تنص على أن الواردات والصادرات التي تقل قيمتها عن القيمة المعادلة لـ 100 ألف دينار بقيمة (FOB)، معفاة من التوطين.

بالإضافة إلى ما سبق، أوجد قانون التجارة الإلكترونية أحكاما أخرى للتحكم في حركة رؤوس الأموال بما في ذلك ما يلي:

– إلزامية تحويل عائدات البيع بعد الدفع إلى حساب المورد الإلكتروني الموطّن في الجزائر لدى بنك معتمد أو لدى بريد الجزائر.

– تغطية الدفع الإلكتروني للشراء عن طريق الحساب البنكي بالعملة الصعبة فيما يخص الشخص الطبيعي

للمستهلك الإلكتروني الموطّن بالجزائر.

تجدر الإشارة إلى أن التحكم في حركة رؤوس الأموال تندرج ضمن اختصاصات بنك الجزائر، وفي إطار مراقبة ومتابعة حركة رؤوس الأموال في التجارة الإلكترونية، يتعين أيضا ذكر، إلى جانب الأحكام الواردة في القانون الخاص بها، الأمر رقم 96–22، المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج والقانون رقم 05 –01، المعدل والمتمم، والقانون رقم 15 –06، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، نظام بنك الجزائر رقم 12–03، المؤرخ في 28 نوفمبر سنة 2012، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وبخصوص مادته 17 التي تنظم التحويلات الإلكترونية ووضع الأموال تحت التصرف.

فيما يخص قاعدة البيانات، فتحتوي الدوائر الجبائية والجمركية وكذا المركز الوطني للسجل التجاري على قواعد بيانية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين وبالخصوص أرقام التعريف الجبائية بالنسبة للمديرية العامة للضرائب، ونظام الإعلام الآلي والتسيير الآلي للجمارك بالنسبة للمديرية العامة للجمارك، والسجل التجاري بالنسبة للمركز الوطني للسجل التجاري.

بالإضافة إلى ما سبق، تم كذلك إنشاء بطاقية وطنية للمخالفين، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12–279، المتعلق بتحديد كيفيات تنظيم وتسيير البطاقية الوطنية للمخالفين في مجال مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، المرسوم التنفيذي رقم 13 –84، المحدد لكيفيات تنظيم وتسيير البطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش ومرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والتجارية والجمركية والبنكية والمالية وكذا عدم القيام بالإيداع القانوني لحسابات الشركة.

من الناحية الجبائية، على غرار الأنشطة التجارية الأخرى، أي التقليدية، يتعين على تجار المواقع الإلكترونية تسجيل أنفسهم على مستوى السجل التجاري قبل تسجيلهم على مستوى المصالح الجبائية، من أجل الحصول على رقم التعريف الجبائي، مما يسمح بإحصاء شامل للبائعين على المواقع الإلكترونية، كما يجب أن تحمل الفواتير والعقود الإلكترونية إجباريا رقم التعريف الجبائي للمورد وكذا جميع المؤشرات التي تسمح بالتعرف على الزبائن لضمان شفافية أكبر ومسار أوضح لهذه المعاملات.

أما بالنسبة لمراقبة التجارة الإلكترونية، فعلى الرغم من أن هذا النشاط لا يدر حاليا أحجاما هائلة من رقم الأعمال، إلا أنه يتميز بشفافية نسبية بحكم ظهوره على مواقع إلكترونية، مع إشارات واضحة حول طبيعة السلع المتوفرة أو المطروحة للبيع وكذا الأسعار المطبقة، مما يسهل عملية المراقبة من طرف أعوان الإدارة الجبائية وذلك عكس أنشطة السوق الموازية.

وتتمثل الأحكام الجبائية التي من شأنها مرافقة تطبيق الإطار القانوني المنظم للتجارة الإلكترونية في القواعد المنظمة لمفهوم الإقليم:

–الفعل المنشئ للضرائب والرسوم المستحقة.

– تحديد مفهوم الخاضع للضريبة.

– الالتزامات الجبائية والمحاسبية التي تقع على عاتق المتعاملين الاقتصاديين، بغض النظر عن المدعمات المستعملة، أي في المحلات التجارية أو المواقع الإلكترونية.

تلكم هي، إذن، العناصر التوضيحية المتعلقة بالسؤال المطروح، شكرا لعضو مجلس الأمة، صاحب السؤال، وشكرا للجميع على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود للسيد محمود قيساري، الكلمة لك.

السيد محمود قيساري: سيدي الوزير، لما نقول التجارة الإلكترونية، سنقول مباشرة أنها تجارة عبر الأنترنت، ولما نقول تجارة بصفة عامة، نقول عملة، يعني العملة المتداولة، العملة سواء التقليدية (الدولار واليورو... إلخ)، أو العملة الإلكترونية (BITCOIN)؛ السيد الوزير يعرف أن (BITCOIN)، هنا أو في العالم يساوي 50000 دولار للعملة الواحدة، كان مبلغ التعامل أو التبادل التجاري في الجزائر في الثلاثي الأخير من 2018 حوالي 59 مليار دولار، وهذا مبلغ يعني مخيف، وأنه يحصل في منطقة الظل الإلكتروني التي لا نستطيع مشاهدتها، يعني، حبذا لو كان العمل على قاعدة بيانات حتى تتبع العملة الإلكترونية خاصة (BITCOIN)، التي بسهولة يمكننا الحصول عليها

ونستطيع شراءها عبر (Master card)، ونحولها في منطقة الظل الإلكتروني التي لا نستطيع ملاحظتها، لأن المبلغ في الثلاثي الأخير فقط هو 59 أو 60 مليار دولار في 2018؛ هذا الشيء، يعني، نطمح أن تكون لدينا قاعدة بيانات مالية وأمنية، لأنه خاصة هذه الأموال لما تدخل منطقة الظل، قد تتعرض للهاكرز (HACKERS)، وقد تتعرض أيضا –لاندري– إلى تجارة الممنوعات أو تجارة الأسلحة كما تفضلتم.

في الأخير، قبل أن أختم، كان لدي طلب في مسألة الاستيراد والتصدير، على رفع التجميد، يعني، كل ما هو عتاد (Roulant)، مجمد، هناك عتاد، الدولة أرادت أن تقوم بإقلاع اقتصادي خاصة في الفلاحة، الفلاحة تعتمد على الماء والماء يعتمد على آلات الحفر، وآلات الحفر مجمدة، ومصنفة على أنها (Matériels Roulants)، نأمل أن يرفع التجميد، هذا مطلب شعبي وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمود قيساري؛ السيد الوزير تفضل.

السيد الوزير: شكرا للسيد الرئيس وشكرا لعضو مجلس الأمة.

بسرعة، حول (BITCOIN)، هذا، كما تعلمون، في قانون المالية لسنة 2018، منع منعا باتا في الجزائر، فيه مادة تنص على أن (BITCOIN)، غير مستعمل في الجزائر، يعني بالنسبة للشراء أو الدفع؛ وفي هذا الشأن، المؤسسات المعنية، فيها نظام للرقابة مشدّد حول هذا الشأن، لأنه كما تكلمتم، يمكن أن يؤدي إلى شراء أشياء غير مطابقة للجزائر، منها أسلحة أو غيرها؛ الشيء الثاني الذي يمكن قوله عن (BITCOIN)، فعلا، كان في السنوات الماضية لديه مميزات كبيرة في العالم، ولكن حاليا هناك تدهور كبير في هذه النسبة، حتى الآن البلدان، وحتى المؤسسات العالمية تراجعت عن تطبيق (BITCOIN)، في البلدان العالمية.

بالنسبة لآلات الحفر هذه، ليس لدي معلومة، ولكن سنرى إذا كان حقيقة فيه آلات تستعمل في الحفر، نعم، لكن لا يجب أن تدخل في... وهذه سندرسها مع زملائي وستكون هناك إجابة، إن شاء الله، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى في نفس القطاع، والكلمة للسيد علي جرباع.

السيد علي جرباع: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى معالي وزير المالية:

السيد الوزير،

تطبيقا لبرنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، وتنفيذا لتوجيهاته، بادرت الحكومة، ممثلة في وزارة السكن والعمران والمدينة، باقتراح مشروع القانون المحدد لقواعد مطابقة البنايات، الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه، وتم إصداره في الجريدة الرسمية بتاريخ 20 جويلية 2008، تحت رقم 08 –15، حيث كانت الغاية المتوخاة من سنّه هي تنظيم الوجه العمراني والقضاء على الفوضى السائدة فيه، والتي تدخل ضمن أهداف الدولة الرامية لتحقيق التطهير العقاري وضبط الملكية العقارية.

وقد قضى هذا القانون بضرورة تسوية كامل البنايات قبل تاريخ 20 جويلية 2013، وتم تمديد آجال التسوية بثلاث (03) سنوات إلى غاية 2017، ثم تم تمديده أيضا.

ومن ضمن الآليات التي جاء بها القانون لتمكين المواطنين من تسوية بناياتهم، ومن باب تبسيط الإجراءات، تشكيل لجان على مستوى الدوائر، تُعنى بدراسة الملفات المودعة والرد عليها، وتم تعيين إدارة أملاك الدولة – مع ملاحظة، مع احتراماتي الكبيرة للإدارة الجزائرية وتشكيلة هذه اللجان – وأوكل لها، أي إدارة أملاك الدولة، أربع مهام أساسية تتمثل في:

1 – المشاركة في أشغال لجنة الدائرة.

2 – إجراء تحقيق حول قطع الأراضي التي لا يحوز أصحابها على سندات رسمية.

3 – تحديد القيمة التجارية لقطع الأراضي المُحتمل تسويتها.

4 – إعداد عقود الملكية على الأوعية العقارية بالنسبة للملفات التي حصلت على رأي الموافقة من طرف لجنة الدائرة.

هذه المهام محددة بدقة عن طريق نصوص قانونية ومراسيم تنفيذية ومذكرات ومناشير وتعليمات، والتي لا يحق ولا يمكن لإدارة أملاك الدولة تجاوزها، إلا أن عدم تقيد هذه الهيئة بالنصوص القانونية الناظمة لعملها ضمن لجان الدائرة، جعلها لا تلتزم بالمهام الموكلة لها، ونتيجة لذلك عرفت وتيرة دراسة ملفات التسوية المودعة على مستوى الدوائر، دوائر ولاية المدية، تباطؤا وصل لحدود الجمود، بعدما عمدت هذه الإدارة لتجميد العملية دون أي مبرر قانوني، ما حرم المواطنين من الحصول على سنداتهم.

في الأخير، السؤال المطروح:

بناء على ما سبق عرضه من واقع حال ملف تسوية البنايات على مستوى ولاية المدية، ما هي الإجراءات التي تعتزم مصالحكم الوزارية اتخاذها تجاه إدارة أملاك الدولة بولاية المدية، من أجل إلزامها بواجباتها المحددة قانونا ضمن تركيبة لجان الدوائر المعنية بالدراسة؟

وتفضلوا فائق الشكر والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي جرباع؛ الكلمة للسيد وزير المالية.

السيد وزير المالية: شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

لقد تفضل عضو مجلس الأمة، السيد علي جرباع المحترم، بطرح سؤال حول الإجراءات التي تلتزم مديرية أملاك الدولة لولاية المدية اتخاذها لتسوية ملفات البنايات في إطار أحكام القانون رقم 08 –15، المحدد لقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها.

في هذا الصدد، أوّد في البداية أن أوضح أن القانون رقم 08 –15، المذكور، يرمي إلى تسوية البنايات التي تم تشييدها دون رخصة بناء، أو التي سلمت بشأنها رخصة بناء، لكن لم يتم عند تشييدها مراعاة القواعد التي حددتها هذه الرخصة. وعليه، فإن السهر على بلوغ هذا الهدف يعود إلى اللجنة التي نص على إنشائها القانون السالف الذكر، وتضم هذه اللجنة ضمن تشكيلتها ممثلي الإدارة المعنية وتمارس مهامها تحت إشراف رئيس الدائرة.

فيما يخص إدارة أملاك الدولة، فهي عضو في اللجنة، ويتمثل دورها في القيام، عند الاقتضاء، بتحقيق قانوني لتحديد وضعية الوعاء العقاري المشيدة عليه البناية المراد تسويتها، بالنظر إلى النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأملاك الوطنية، وإذا تبين من هذا التحقيق أن القطعة الأرضية المعنية التابعة للأملاك الخاصة بالدولة أو الجماعة المحلية، تقوم مصلحة أملاك الدولة، طبقا لأحكام المادة 40 من القانون رقم 08 –15، بتحديد القيمة التجارية للقطعة المعنية، وبتحرير عقد التنازل بالتراضي على أساس مقررات التسوية التي تصدرها لجنة الدائرة. في هذا الإطار، تجب الإشارة إلى أن التحقيق القانوني يعتبر من المهام الحساسة التي تقع على عاتق إدارة أملاك الدولة، لاسيما وأنها ترمي إلى التحديد الدقيق لأصل ملكية الأوعية العقارية، خاصة أنه لوحظ بأن طلبات التسوية تقع أحيانا على قطع أرضية ذات ملكية خاصة تصنف في الطلبات على أنها تابعة للدولة، كما يرمي التحقيق إلى تحديد مواصفات القطع المطلوب تسويتها، هل هي أرض فلاحية أو غابية أو مثقلة بارتفاقات، لاسيما حالات الأراضي المجاورة لمجاري المياه، أو بجنب خطوط الضغط العالي، مما يتطلب الاطلاع على رأي مختلف المصالح المتدخلة في الموضوع، ونتائج التحقيق هي التي تمكن من تحديد قابلية التنازل عن القطع الأرضية المعنية من عدمها، ومن ثمّ تكريس عملية بعد التنازل.

فيما يتعلق بالوضعية المبلغ عنها، أشارت مصالح أملاك الدولة لولاية المدية التي تمت مساءلتها حول الموضوع، أنها واجهت بعض الحالات مثل تلك التي سبقت الإشارة إليها، مما تحتّم عليها القيام بتحقيقات معمقة للإحاطة بالوضعية بشكل أحسن؛ كما تشير ذات المصالح إلى أنه وعلى أساس التحقيقات الجديدة، تم إعداد 435 عقد تنازل من مجموع 703 ملف عالق، أي ما يعادل 61.88٪ من الملفات المستلمة. أما فيما يخص الملفات قيد الانتظار، فسيتم إعداد العقود المتعلقة بها فور رفع الصعوبات الموضوعية التي تتم مواجهتها والمتمثلة خاصة في وجود عدة أوعية عقارية واقعة في مناطق ممسوحة، تستجيب لـ:

– إعداد وثائق القياس ومستخرجات المسح من طرف مصالح مسح الأراضي.

– عدم تسديد سعر التنازل ومصاريف تحرير العقد من طرف المعنيين، رغم استدعائهم.

وبغض النظر عن هذه العوائق وغيرها، فقد تم توجيه تعليمات صارمة لكل مديري أملاك الدولة، بما في ذلك مدير ولاية المدية، قصد اتخاذ الإجراءات اللازمة وتسريع وتيرة معالجة الملفات قيد الانتظار.

تلكم هي عناصر الإجابة التي يستدعيها السؤال الشفوي المطروح وشكرا لعضو مجلس الأمة، مرة أخرى، والشكر الموصول للجميع على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ السيد علي جرباع، تفضل.

السيد علي جرباع: شكرا للسيد الرئيس؛ والشكر موصول لمعالي وزير المالية على ما تفضل به من معطيات وإجابات حول هذا الموضوع.

وأعتقد أن الاتفاق حاصل حول أهمية تفعيل وتطبيق القانون رقم 08 –15، مما يسرّع في إجراءات تسوية الملفات المودعة، من أجل تمكين المواطنين من عقودهم؛ على أن هذه الهيئة تقوم بدورها المنوط بها وفق ما هو محدد في القانون، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي جرباع، أظن أن الاتفاق حاصل؛ ننتقل إلى السؤال الموالي والكلمة للسيد نور الدين بالأطرش وقطاع السكن والعمران والمدينة.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي الرئيس المحترم؛ بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد الرئيس المحترم،

معالي الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إذن، سؤالي موجه إليكم، معالي وزير السكن والعمران والمدينة، وفيه أقول:

إن الذي أنجز في قطاع السكن من عديد السكنات أمر لا يختلف فيه إثنان وإن الذي وزّع في الماضي القريب رقم لا يستهان به، نعم هو أهم القطاعات التي أولى لها فخامة رئيس الجمهورية، عناية بالغة الأهمية منذ تقلده منصب الرئيس، وراح يحرص شخصيا على تجسيد وعوده التي سطرها ضمن برنامجه، إيمانا منه بتقليص حجم مشكل السكن وسهرا منه أيضا على راحة المواطن الجزائري. ورغم ما أنجز في هذا القطاع، معالي الوزير، إلا أن مشكل السكن أصبح يؤرق الجميع لرغبة كل مواطن الاحتماء تحت سقف يحميه من حرّ الصيف ويقيه برد الشتاء وقسوة الظروف من أجل عيش كريم، في وطن العزة والكرامة.

نعم، لقد راحت الدولة الجزائرية تضخ أموالا وتسخر إمكانيات جمّة، من أجل الإسراع في وتيرة إنجاز السكنات وتسليمها لأصحابها في الوقت المحدد لإنجازها.

معالي الوزير، لست ها هنا أتحدث عن تلك السكنات التي تأخر ميعاد تسليمها لبضعة شهور لظروف قاهرة حالت دون ذلك، لكنني أقصد تلك التي سدّد أصحابها نفقاتها، ولم ينطلق في إنجازها وأخرى انطلقت عملية إنجازها وتوقف عن إتمامها وأصبحت تراوح مكانها.

مع ذلك، لم يتخذ أي إجراء ضد المقاولين بإتمام الإنجازات، أو الإنجاز أقول، أو فسخ العقد وتسليمه لمقاولين آخرين ولم يعرف أصحاب السكنات مآل أموالهم ولازال الضرر قائما.

سؤالي، معالي الوزير،

ماذا أعددتم من إجراءات لمواجهة مثل هكذا تجاوزات، ضربت عرض الحائط عقودا صادرة باسم الشعب الجزائري؛ وحرصا منكم على تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية، بتسليم المفاتيح لأصحابها في الآجال المحددة ضمن العقد؟ شكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ الكلمة الآن للسيد وزير السكن والعمران والمدينة.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تفضل السيد عضو مجلس الأمة المحترم، السيد نور الدين بالأطرش، بطرح سؤاله الشفوي، والذي يستفسر من خلاله عن الإجراءات المتخذة لمواجهة تجاوزات وتماطل بعض المرقين العقاريين في استكمال مشاريعهم السكنية وتسليمها في الآجال المحددة. وإذ أشكركم على اهتمامكم بقطاع السكن والعمران؛ يشرفني أن أحيط سيادتكم بالتوضيحات التالية:

على ضوء التجارب السابقة التي خلفت الكثير من التأخير في إنجاز وتسليم المشاريع السكنية، لاسيما المشاريع المتعلقة بصيغة (الاجتماعي التساهمي LSP) و(الترقوي المدعم LPA) وبدرجة أقل السكن بصيغة (البيع بالإيجار)، والراجع في أغلب الحالات إلى عجز وتقاعس المرقين العقاريين وبعض مؤسسات الإنجاز، في غياب بعض الإجراءات القانونية للتدخل في هذه الحالات، بحيث الطريقة الوحيدة في السابق، هي اللجوء إلى العدالة دون إجراءات إدارية تسمح بتدخل الإدارة في مثل هذه النزاعات، وحتى اللجوء إلى العدالة كان من صلاحيات المستفيد فقط، أو مجموعة من المستفيدين دون مرافقة إدارية. وتفاديا لوضعيات مماثلة، قمنا بتعديل المرسوم التنفيذي رقم 10 – 235، المؤرخ في 5 أكتوبر 2010، المحدّد لمستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من طرف الدولة لاقتناء سكن بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18 –06، المؤرخ في 20 جانفي 2018، أي جديد، وذلك في إطار السكن الترقوي المدعم في صيغته الجديدة لتمكين الإدارة من التحكم في كافة الحالات المكتملة والناجمة عن عجز المرقين من أجل ضمان حقوق المكتتبين، وذلك من خلال إجراءات جديدة، نذكر منها ما يلي:

– إشراك السلطات المحلية في اختيار المرقين ومساهمتهم الفعلية في اختيار قوائم المكتتبين والتي كانت من صلاحيات المرقين فقط، في السابق، وكذا تجنيد العقار الخالي من العوائق.

– الاختيار المحكم والدقيق للمرقين العقاريين، لاسيما فيما يتعلق بقدراتهم المالية، ونجاعتهم في تسيير المشاريع، مع إنشاء بطاقية وطنية للمرقين (Un fichier national pour les promoteurs)، خاصة وأن بعض المرقين ينشطون في عدة ولايات.

– مركزة التمويل لدى الصندوق الوطني للسكن (CNL)، حتى نضمن تساوي دفع المبالغ المالية، حسب تقدم الأشغال وتفاديا لدفع الأموال بين المستفيد والـمُرّقي دون أي مراقبة، هذا أهم إجراء جديد، الكل يمر على (CNL).

– تشجيع المرقين العقاريين عبر تمكينهم بإنجاز مساحات تجارية متنوعة موجهة للبيع الحر، وهذا لتفادي أن يطلب من المستفيد دفع زيادات جديدة.

– متابعة دقيقة ومتواصلة للورشات عن طريق مدير السكن من مرحلة اختيار مكتب الدراسات حتى تسليم شهادات المطابقة.

– إنتقاء مكاتب الدراسات عبر تنظيم مسابقة تحت إشراف مدير السكن.

– وأخيرا، وضع ضمانات لإنهاء المشروع في حالة إخلال المرقي بالتزاماته وتعويضه بالصندوق الوطني للضمان والكفالة المتبادلة للترقية العقارية.

وفي حالة التأكد من تقصير المرقي العقاري من طرف مدير السكن، يقوم مدير أملاك الدولة المختص إقليميا بفسخ بيع الوعاء العقاري لفائدة المرقي المخل بالتزاماته عن طريق القضاء، ويباشر كذلك الإجراءات القضائية لنقل هذا الوعاء العقاري المعني لفائدة صندوق الضمان والكفالة المتبادلة للترقية العقارية (Fond de garantie) بصفته مكلفا بضمان مشروع الترقية العقارية، كما يستحوذ الصندوق على سلطة مواصلة عملية إنهاء البنايات بما في ذلك توكيل مرقي آخر محل الأول المخل بالتزماته. وعليه، فالإجراءات الجديدة المتخذة، تهدف بالدرجة الأولى إلى حل المشاكل الناتجة عن تقصير وتقاعس المرقين بصفة سريعة والعمل على إنجاز المشاريع السكنية دون توقف وتحت أي ظرف، كما أنها ستعمل على القضاء على ظاهرة توقف الأشغال المتكررة التي ما فتئت تعرفها البرامج السكنية التابعة لهذه الصيغة بصيغتها القديمة.

أما فيما يتعلق بهذه المشاريع القديمة واتخاذ تدابير ضد المرقين بفسخ العقود التي تربطهم مع السلطة المحلية، فإن هذا الإجراء ينجم عنه تفاقم الصعوبات، كون عملية إتمام الإنجاز من طرف مرقي آخر بعد اللجوء إلى العدالة، تنجم عنه صعوبات أكبر لنقص أو انعدام التمويل لاستكمال الأشغال، كما أعلمكم أنه تم إحصاء، في وقت سابق، ما يقارب 16000 وحدة سكنية متوقفة عبر مختلف ولايات الوطن والتي نعكف على معالجتها حالة بحالة، بما يسمح به القانون، بالتنسيق مع السيدات والسادة الولاة، الذين ترجع لهم مسؤولية انتقاء المرقين، وبهذه الطريقة قد تم التكفل بحوالي 4000 وحدة سكنية إلى حد الآن، على أن يبقى 12000 سكن في مرحلة المعالجة، وهنا أذكر على سبيل المثال:

أنت من ولاية مستغانم، مشروع 180 سكنا اجتماعيا تساهميا بولاية مستغانم، أين اضطررنا مع السلطات المحلية إلى نزع الملكية الأرضية للمرقي الذي سُجن ولم يتمكن من مواصلة المشروع، حيث كلف ديوان الترقية والتسيير العقاري باستكمال الأشغال وتسليم السكنات لأصحابها، بعد إتمام كل الأشغال الخارجية والأجزاء المشتركة، ويبقى على هؤلاء المستفيدين تكملة باقي الأشغال الداخلية بعد موافقتهم. أما بالنسبة للمشاريع من هذه الصيغة والتي يفوق عددها 14000 وحدة سكنية، والتي لم تنطلق بها الأشغال قبل سنة 2018، فقد تقرر، بالتنسيق مع السلطات المحلية إعادة بعثها من جديد حسب الصيغة الجديدة، لتفادي ما عرفته البرامج السابقة من تأخر ونزاعات. أما فيما يخص نمط السكن بصيغة البيع بالإيجار (AADL)، والعمومي الإيجاري (LPL)، فإن مراقبة المشاريع أصبحت أكثر جدية، ومديري عدل ودواوين الترقية والتسيير العقاري ومديرية السكن ملزمون بتقديم تقارير شهرية عن مدى تقدم الأشغال حسب رزنامات جديدة مع جلسات تقييمية كل (03) أشهر، أشرف عليها شخصيا؛ أما برامج وكالة عدل التي عرفت بعض التأخر في الإنجاز مردّه عجز بعض شركات الإنجاز، حيث تم فسخ عقود إنجاز ما يفوق 48000 وحدة سكنية مع 9 مقاولات واستبدالها بمقاولات أخرى وتوجيه العديد من الإعذارات لمختلف المقاولات المكلفة بإنجاز حوالي 5000 وحدة سكنية، وهذا على مستوى بعض الولايات: كبسكرة، البويرة، تبسة، تلمسان، قالمة، معسكر، الشلف وعين الدفلى. كما تم إعادة بعث إنجاز ما يفوق 35000 وحدة سكنية، كانت الأشغال بها شبه متوقفة؛ بالنسبة لدواوين الترقية والتسيير العقاري، تم فسخ عقود ما يفوق 35000 وحدة سكنية من صيغة العمومي الإيجاري، وتوجيه العديد من الإعذارات للمقاولات المكلفة بإنجاز ما يفوق 10000 وحدة سكنية. هذه الطريقة الجديدة للمتابعة، ستبقى على نفس الوتيرة، رغم كثرة الورشات عبر التراب الوطني وعددها يفوق 10000 ورشة، وتسمح بتسليم عدد هائل من السكنات على غرار سنة 2018، حيث عرفت تسليم أكثر من 295000 وحدة سكنية، وهذا بتعليمات فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي يولي أهمية قصوى لهذا القطاع الحساس. علاوة على ذلك، فقد شرعنا في مرحلة متابعة مدى تقدم الأشغال، مع التأكيد على النوعية واحترام قواعد البناء، إضافة إلى ضمان شروط السلامة لتفادي المخاطر بالورشات. أما بالنسبة للسكن الريفي، فإن المجهودات متواصلة للدفع بهذه الصيغة التي تحظى بإقبال متزايد من طرف المواطنين القاطنين بالعالم الريفي، حيث نعمل حاليا على تشجيع إنشاء هذه الصيغة عن طريق مجمعات سكنية صغيرة، تتكفل الدولة بتمويل أشغال التهيئة الخارجية بها ومحاولة إقحام المؤسسات المصغرة لإنجاز الهياكل وإتمام الواجهات الخارجية، بما تسمح به الإعانة المالية للدولة، حتى نحافظ على الجانب العمراني في مختلف مناطق الوطن والتأكد من استعمال إعانة الدولة في الإنجاز المحلي للسكنات الريفية. النتائج الأولية جدّ إيجابية، وهنا – على سبيل المثال – عندنا ولاية مستغانم وقالمة وعدة ولايات بدأت بهذه الطريقة الجديدة.

هذا هو التوجه الجديد والطريق لا يزال طويلا، إلا أن كل الإطارات، إطارات القطاع، مجندة للقضاء على العراقيل، كما أتمنى أن يكون شركاء القطاع، وهم كثيرون، من مهندسين معماريين، ومهندسين مدنيين، مقاولات البناء، مقاولات الأشغال الثانوية، الموثقين، أكثر مهنية وتنظيم ومتابعة للمشاريع، دون أن ننسى دور السلطات المحلية وكذا دور المواطن الذي يعتبر أساسيا في الحفاظ على ما أنجزناه، وخاصة بالنسبة للأشياء المشتركة والمساحات الخارجية، من مساحات اللعب والمساحات الخضراء، للحصول على مجمعات سكنية متجانسة ومتكاملة.

أتمنى أنني وفقت في الإجابة على انشغال السيد عضو

مجلس الأمة المحترم، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ السيد نور الدين بالأطرش، تفضل.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا للسيد الرئيس المحترم، والشكر موصول أيضا لكم معالي الوزير، على هذه الإجابة فيما يخص سؤالي.

ربما قبل قليل، وأنا أستمع إلى معالي وزير الداخلية حول سؤال طرحه أحد الزملاء، تقاطع ربما مع سؤالي الشفوي هذا، كيف أن الجزائر كانت دائما تحلم بلحظة الأمن – الحمد لله – استتببنا هذه اللحظات، لحظات الأمن، ثم راحت الدولة الجزائرية، بفضل السياسة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية للتكفل بالجانب الاجتماعي فيما يخص السكن، التعليم والصحة إلى غير ذلك... إذن، أقول، معالي الوزير، سؤالي ربما سبق نزولكم إلى ولاية مستغانم، وهناك أصدرتم تعليمات صارمة فيما يخص هذه التجاوزات، وأنتم مشكورون، وعهدناكم دائما، عهدناكم في ولاية مستغانم أنكم تركتم آثارا وبصمات مازال المواطن المستغانمي دائما يتذكرها بخير، عهدناكم كذلك بأنكم رجل ميدان فيما تعلق بهذا القطاع، أنا فقط سؤالي كان موجها نتيجة الأسئلة التي تردني عبر صفحتي في التواصل الاجتماعي (فايسبوك)، عن السكنات التي تماطل المقاولون في إنجازها والتي فاقت الأربع سنوات – الحمد لله – مؤخرا بعد اللقاءات الدورية التي أصبحت تمس كل ولايات الوطن، فإن مديرة السكن لولاية مستغانم تكفلت بهذا الانشغال، وبتعليمات منكم، معالي الوزير، إذن، أقول بأن الانشغال تم التكفل به، أشكركم معالي الوزير.

فقط في الأخير، معالي الوزير، أردت أن أخرج عن سؤالي، إسمح لي سيدي الرئيس، فيما يخص الحصة، حصة السكنات الريفية أو الاجتماعية إذا كان ممكنا حصة إضافية لولاية مستغانم وأنتم تعرفون هذه الولاية جيدا، معالي الوزير، أظن أن هذا انشغال كل ولايات الوطن، لكن أتمنى، معالي الوزير، –على الأقل – أن تضاف حصة أخرى لولاية مستغانم، وأشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: هذا طلب غير مكتوب، وأظن بأن السيد نور الدين بالأطرش، مقتنع بردود السيد الوزير.

السيد نور الدين بالأطرش، كان آخر المسجلين في قائمة الأعضاء، الذين تقدموا بأسئلة لقطاعات وزارية مختلفة؛ شكرا لهم وشكرا للسادة أعضاء الحكومة؛ إلى اللقاء، إن شاء الله، وسوف نبلغكم بموعد الجلسة القادمة لاحقا، إن شاء الله، شكرا لكم والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثانية والأربعين صباحا

محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة
المنعقدة يوم الأربعاء 22 جمادى الثانية 1440
الموافق 27 فيفري 2019

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة الخمسين صباحًا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالزميلات والزملاء؛ يقتضي جدول أعمال جلستنا هذه، التي تخص استكمال ترتيب الشأن الداخلي لهيئتنا:

1) إشعار السيدات والسادة أعضاء المجلس بتعيينات القيادات السياسية والحزبية لرؤساء مجموعاتها البرلمانية المُمثَّلَة في المجلس.

2) إنتخاب نواب رئيس مجلس الأمة بعنوان سنة 2019.

3) إثبات عضوية ثلاثة أعضاء جُدد في مجلس الأمة بعنوان الثلث الرئاسي.

إذن، نشرع في أعمالنا ونبدأ بالملف الأول الخاص بتعيينات رؤساء المجموعات البرلمانية.

وأفيدُكم علمًا أنّ القيادات السياسية والحزبية للمجموعات البرلمانية المُمَثَّلَة في مجلس الأمة، قد وافتني بالتعيينات الخاصّة بأسماء رؤساء هذه المجموعات البرلمانية، يتلوها على مسامعنا مدير الجلسة.

السيد محمد باركة (مدير الجلسة): شكرًا سيدي الرئيس.

إليكم القائمة الإسمية لرؤساء المجموعات البرلمانية المُمَثَّلَة في مجلس الأمة:

– السيد بوحفص حوباد، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني.

– السيد الهاشمي جيّار، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي (المُعَيَّنين).

– السيد علي جرباع، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمّع الوطني الديمقراطي.

وشكرًا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرًا؛ إذن، نكون بذلك قد أخذنا علمًا بتعيينات القيادات السياسية والحزبية لرؤساء مجموعاتها البرلمانية في مجلس الأمة.

وبالمناسبة أجدِّد لهم التهنئة وأتمنى للجميع التوفيق في العمل مع بعض في كنف التشاور والتعاون بما يخدم الهيئة وأعضاءها.

والآن ننتقل إلى الملف الثاني المُتعلِّق بانتخاب نواب رئيس مجلس الأمة بعنوان سنة 2019.

لقد قامت المجموعات البرلمانية بعقد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات بين أعضائها، بالتنسيق مع قياداتها السياسية والحزبية، بغرض اختيار من يُمثِّلها في أجهزة وهيئات المجلس، وأقصد بذلك توزيع مناصب المسؤولية بين ممثلي المجموعات البرلمانية ضمن أجهزة وهيئات المجلس وكذا التوزُّع والانضمام إلى اللجان الدائمة للمجلس.

هذا؛ وقد وافتنا المجموعات البرلمانية بمحاضر اجتماعاتها ولقاءاتها ونتائج خياراتها لهذا الغرض، طبقًا للأحكام المرعية في الموضوع؛ وفيما يخص من يُمثِّلُهَا على مستوى مكتب المجلس، نتلو الآن على مسامعكم القائمة الإسمية المُقترحة للعضوية ضمن مكتب المجلس، مدير الجلسة تفضل.

السيد محمد باركة (مدير الجلسة): شكرًا سيدي الرئيس.

إليكم القائمة الإسمية لنواب رئيس مجلس الأمة بعنوان سنة 2019:

- عن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني:

1) السيد مليك خذيري.

2) السيد محمد بوبطيمة.

- عن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي (المُعَيَّنِين):

1) السيد صالح قوجيل.

2) السيد جمال ولد عباس.

- عن المجموعة البرلمانية لحزب التجمّع الوطني الديمقراطي:

1) السيد وحيد فاضل.

وشكرًا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرًا؛ وقد استمعتم إلى الأسماء المقترحة من قبل المجموعات البرلمانية للعضوية في مكتب المجلس؛ وطبقًا لأحكام الفقرة الثانية للمادة 11 من النظام الداخلي للمجلس؛ أعرضُ عليكم هذه القائمة الإسمية للتصويت:

– المصوتون بنعم..... شكرا.

– المصوتون بلا..... شكرا.

– الممتنعون..... شكرا.

شكرا؛ وعليه أعتبر أنّ السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة قد صادقوا على القائمة الإسمية لأعضاء مكتب المجلس.

أهنئ السادة أعضاء المكتب وأدعوهم إلى الالتحاق بأماكنهم في المنصة؛ تفضلوا.

(إلتحاق السادة أعضاء مكتب مجلس الأمة المنتخبين بمقاعدهم بالمنصة)

السيد الرئيس: إذن، بعد تجديد التهنئة للزملاء الذين نالوا ثقتكم للعضوية بمكتب المجلس؛ لا يفوتني بهذه المناسبة إسداء الشكر للزميلات والزملاء الذين عملنا معهم طيلة الفترة المُنصرمَة، سواءً على مستوى المكتب أم اللجان الدائمة أم هيئة الرقابة البرلمانية وغيرها من أجهزة وهيئات المجلس.

وهي المناسبة التي تدعوني أيضًا إلى الإشادة بالجميع وبالمستوى الرفيع من النضج السياسي والانضباط واحترام قواعد العمل البرلماني داخل هيئتنا الذي تحلّى به كلُّ واحدة وواحد منَّا، بما يُكرّسُ خَيار التشاور والتعاون والتنسيق وصولاً إلىً التوافق؛ وهو دأبُ ونهجُ مجلِسنا على الدوام.

واليوم نمضي سويًا رفقة هذه التشكيلة الجديدة لمسؤولي أجهزة وهيئات مجلسنا، التي نالت اختياركم وثقتكم، نواصل المسيرة مع بعَض في خدمة الهيئة وجميع أعضائها؛ ونُسْهم في ترقية أدائنا البرلماني في ظل النصوص الناظمة لعملنَا وسير هيئتنا.

وبالفعل، إنّ تشكيلة هيئتنا تتوفّر على طاقات هائلة، وكفاءات عالية، وتنوع فكري وإديولوجي، وهو ما من شأنه أن يُثري عملنا بالأفكار البنّاءة والاقتراحات العملية.

والآن وقبل استكمال آخر حلقة بعنوان تنصيب أجهزة وهيئات المجلس لسنة 2019، والـمُتعلِّقَة بتنصيب اللجان الدائمة، بودي أن أفيدكم علمًا أنّه التحق بنا في الآونة الأخيرة ثلاثة أعضاء جُدد، عيّنهم فخامة رئيس الجمهورية أعضاءً في مجلس الأمة بعنوان الثلث الرئاسي، ويجب علينا إثبات عضويتهم بهيئتنا.

وتقتضي الإجراءات المُتعلِّقَة بهذه العملية أن تتكفلَ لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي بدراسة ملفات هؤلاء الأعضاء الجدد وتُعدَّ تقريرًا في الـموضوع، وتعرضه على المجلس للمصادقة عليه ليتمَّ بذلك إثبات عضويتهم في مجلس الأمة.

وعليه، سنوقف الجلسة لبعض الوقت لأتولّى الإشراف على تنصيب المكتب الجديد؛ ثُمَّ يُكلَّفُ عضوان من المكتب بعملية تنصيب لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي؛ ومباشرةً بعد تنصيبها؛ تتولى اللجنة، بحكم اختصاصاتها وصلاحياتها، دراسَة ملفات الأعضاء الجُدد وتُعدُّ تقريرًا في الموضوع؛ وحينئذٍ نستأنف أشغالنا لسماع تقرير اللجنة ثُمَّ المصادقة عليه.

وعقبَ ذلك – أي بعد رفع الجلسة – سيُشرف السادة أعضاء المكتب على استكمال عملية تنصيب اللجان الدائمة الأخرى حسب الرزنامة المنشورة لهذا الغرض.

وعليه؛ أدعو زملائي أعضاء المكتب الجديد إلى الالتحاق

بقاعة الاجتماعات (ب) لحضور مراسيم التنصيب.
شكرًا للجميع؛ الجلسة موقوفة.

إيقاف الجلسة على الساعة العاشرة صباحًا واستئنافها في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين صباحًا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
بعد تجديد الترحيب بالجميع؛ نستأنف أشغالنا.
مثلما سبق لي أن أبلغتكم أن السيد رئيس الجمهورية، في إطار الصلاحيات المُخوَّلة له دستوريًّا، لاسيما المادة 118 (الفقرة 3) منه، قد عيَّن ثلاثة أعضاء جُدد في مجلس الأمة بعنوان الثلث الرئاسي؛ ويتعيّن علينا إثبات عضويتهم بهيئتنا طبقًا للأحكام المرعية في الموضوع.
ودون إطالة، أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي لتلاوة التقرير الذي أعدّته اللجنة في الموضوع.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكراً سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون؛
السيدات والسادة الحضور؛
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
يشرفني أن أعرض عليكم فيما يلي التقرير الذي أعدّته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، حول إثبات عضوية ثلاثة (3) أعضاء جُدد في مجلس الأمة بعنوان الثلث الرئاسي.
– طبقاً لإحالة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، المؤرخة في يوم 27 فيفري 2019، تحت رقم 19/01 – الديوان، والمتضمِّنَة المرسوم الرئاسي رقم 19–68، المؤرخ في 13 جمادى الثانية عام 1440 الموافق 18 فبراير سنة 2019، الذي يتضمَّن تعيين أعضاء في مجلس الأمة؛
– وبناءً على الدستور لاسيما المواد: 118 (الفقرة 3) و119 (الفقرة 2) و121 منه؛
– ووفقاً لأحكام النظام الداخلي لمجلس الأمة لاسيما المادة 24 منه؛
عقدت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، اجتماعًا لأعضائها بمقر المجلس، صبيحة هذا الأربعاء 27 فيفري 2019، برئاسة السيد نور الدين بالأطرش، رئيس اللجنة، دُرست فيه ملفات إثبات عضوية الأعضاء الثلاثة (3) الجُدد الذين عيَّنهم فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، أعضاءً في مجلس الأمة بعنوان الثلث الرئاسي وذلك طبقًا للمرسوم الرئاسي المُنوه به أعلاه وكذا الأسانيد القانونية المتعلِّقة بالموضوع.
وبعد تفحُّص ودراسة ملفات الأعضاء المَعْنيين؛ فإنّ لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسَان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، تُثْبتُ صحةَ عضوية الأعضاء الثلاثة (3) الجُدد في مجلس الأمة بعنوان الثلث الرئاسي؛ لمدة ست (6) سنوات من تاريخ تنصيبهم، ويتعلّق الأمر بـ:
– السيد لخضر الهبيري؛
– السيد يوسف مصار؛
– السيد خالد بوجابر.
ذلكم هو – السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا المحترمون – تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، حول إثبات العضوية في مجلس الأمة، المعروض عليكم للمصادقة.
شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد مقرر اللجنة المُختصة على تلاوته التقرير الذي أعدّته اللجنة في الموضوع.
الآن، أعرض عليكم هذا التقرير للمصادقة برفع الأيدي:
– المصوتون بنعم..... شكرا.
– المصوتون بلا..... شكرا.
– الممتنعون..... شكرا.
شكرًا؛ وبهذه المصادقة على هذا التقرير نكون قد أثبتنا عضوية السادة الأعضاء الجُدد في مجلس الأمة.

وبالمناسبة، أَخُصُّهُم بالتهنئة على الثقة التي حظوا بها من قبل فخامة رئيس الجمهورية بتعيينهم أعضاءً في مجلس الأمة؛ وأرحبُ بهم ضمن عائلة المجلس وأتمنى لهم كامل التوفيق فيما هو منوطٌ بهم من مهام.

أجدِّدُ التهنئة للجميع مع تمنياتي بالتوفيق للجميع أيضا، كُلٌّ من موقع مسؤوليته؛ وأدعو الزميلات والزملاء إلى الالتحاق بقاعاتَ الاجتماعات – بعد رفع الجلسة – قصد استكمال عملية تنصيب بقية اللجان الدائمة حسب الرزنامة المنشورة لهذا الغرض.

وسنوافيكم لاحقًا ببرنامج أشغالنا وأعمالنا لقادم الأيام؛ شكرا لكم جميعًا؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة العاشرة
والدقيقة الأربعين صباحًا

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 20 رجب 1440
الموافق 27 مارس 2019

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587